جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص : مالية وتجارة دولية

تأثير الجغرافيا الاقتصادية على أنماط التبادل والأداء الاقتصادي عبر البلدان

إعداد الطالبتين :
– هني نجاة
– حطابي خالدية

إشراف الأستاذ:
د/حواس أمين

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
بلخير فريد	أستاذ محاضر " أ"	رئيسا
حواس أمين	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا ومقررا
بلعجين خالدية	أستاذ محاضر " أ"	مناقش أول
بوجلة إيمان	أستاذ محاضر " ب"	مناقش ثاني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :...../..../2022

السنة الجامعية : 2021–2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل .

نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى :

كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه المذكرة و في تخطي ما واجهناه من صعوبات و نخص بالذكر الأستاذ المخلص حواس أمين على اهتمامه الجاد و الذي لم يبخل علينا في إتمام هذا العمل بتوجيهاته و نصائحه القيمة ،و كذا على قبوله الإشراف على هذه المذكرة .

كما نوجه الشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الموضوع و أحييهم تحية خاصة .

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال فيهما الله تعالى

"و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء الآية 24

إلى الوالدين الكريمين أغلى ما أملك في الوجود ،حفظهما الله و أطال في عمرهما .

إلى أخواتي وفقهم الله ،و أنار الطريق أمامهم .

إلى جميع الأهل و الأقارب و كل الأحبة في الله ، و إلى معلمينا و أساتذتنا الكرام .

إلى كل الأساتذة بجامعة- تيارت –كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير .

و إلى كل من لم تذكرهم مذكرتنا ، و لم تنسهم ذاكرتنا .

حطابي خالدية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني كرها ، إلى والدة الكريمة أطال الله في عمرها و امدها بوافر الصحة و العافية ....

إلى من سهم على تربيي و تأديبي ، من شقي ليوفر ، وأثر على نفسه ليمنح ، والدي العزيز حفظ الله وأطال الله في عمره .....

أهدي هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي ، صغيرا و كبيرا وإلى كل أصدقائي و أحبتي و زملائي قسم " ماستر مالية وتجارة دولية " وكذا زملائي في العمل "المراقبة المالية بالدحموني " .....

إلى كل من علمني حرفا من الإبتدائية إلى مابعد التدرج .....

هني نجاة

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

ملخص باللغة العربية والانجليزية

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة 01

الفصل الأول

اطار عام حول الجغرافيا الاقتصادية

تمهيد 08

المبحث الأول : ماهية الجغرافيا الاقتصادية 09

المطلب الأول : مفهوم الجغرافيا الاقتصادية 09

المطلب الثاني : فروع الجغرافيا الاقتصادية 11

المطلب الثالث : ابعاد و أهداف الجغرافيا الاقتصادية 13

المبحث الثاني : مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية 18

المطلب الأول : المنهج الإقليمي 18

المطلب الثاني : المنهج الأصولي 20

المطلب الثالث : المنهج السلعي 21

خلاصة الفصل 24

الفصل الثاني

التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في العالم

تمهيد 26

المبحث الأول : التجارة الدولية 27

المطلب الأول : أسباب قيام التجارة الدولية 27

المطلب الثاني : جغرافيا المبادلات الدولية 31
المطلب الثالث : الجغرافيا و التجارة الدولية .....,...35
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي 37
المطلب الأول : جغرافيا النمو الاقتصادي..... 37
المطلب الثاني : المحددات المباشرة 40
المطلب الثالث: المحددات الرئيسية 42
خلاصة الفصل 45

الفصل الثالث

التأثيرات الجغرافيا على النمو و التجارة

تمهيد 47
المبحث الأول : العلاقة بين الجغرافيا و النمو الاقتصادي 48
المطلب الأول : انتشار النمو الاقتصادي 48
المطلب الثاني : الجغرافيا و الزراعة 52
المطلب الثالث : الجغرافيا و موارد الطاقة 55
المبحث الثاني : العلاقة بين الجغرافيا و التجارة الدولية 59
المطلب الأول : الجغرافيا و أنماط التجارة الدولية 59
المطلب الثاني : تأثير الجغرافيا على الانفتاح التجارة الدولية 62
خلاصة الفصل 67
خاتمة عامة 68
قائمة المراجع 73

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
01-02	السلع داخل كل منطقة ومابين المناطق خلال 2009	**33**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
01.01	الابعاد والتغيرات الجغرافية المتحركة.	15
01.02	ديناميكية التجارة الدولية و الانتاج خلال الفترة 1950-2009 (التغير السنوي (%)	31
02.02	خريطة توزيع GDP العالمي	38
01.03	السنة(أو السنة المتوقعة)لبلوغ عتبة 200 دولار	51
02.03	سوء التغذية حول العالم.	54
03.03	إحتياطات الفحم العالمي	56
04.03	حجم البلد بدلالة إحتياطاته النفطية.	58
05.03	الأنماط الجغرافية للصادرات السلعية ، عام 2010.	61
06.03	المدن التي يتجاوز عدد سكانها 500 ألف نسمة فما فوق	64
07.03	متوسط مسافة بلد ما عن أقرب ميناء بحري رئيسي.	65

مقدمة

عامة

مقدمة عامة

نظرا للأهمية التي يكتسبها علم الجغرافية الاقتصادية نقوم بتقديم هذه الدراسة التي تتمحور حول أهم المواضيع التي يتناولها هذا العلم ، مع الإحاطة بمختلف جوانب و مواضيع الجغرافيا الاقتصادية رغم تعدد الآراء و اختلافها في فهم هذه المواضيع ،فلقد نالت الجغرافية الاقتصادية اهتماما كبيرا ، و حظيت بمكانة هامة بارزة بين فروع الجغرافية باعتبارها ترتبط ارتباطا مباشرا بالمشكلات الاقتصادية و الصراع الدولي من أجل تأمين حاجة السكان من الموارد سواء من حيث الكم أو الكيف ،و من هنا أتت أهمية هذا التخصص من ناحية و من ناحية أخرى متابعة تطور الإنتاج و الاستهلاك و حجم الموارد المتاحة و إمكانية استغلالها باعتبارها نعما أنعم الله بها على عباده ، و على الإنسان أن يستغلها بما فيه منفعته و تحقيق حاجاته المتغيرة.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب ، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ،إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ، و يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره . أما التجارة الدولية تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي ،فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة ، و هكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش في معزل عن غيرها و هذا مهما كانت درجة التفاوت بين البلدان .

في الأخير نجد أن للجغرافيا الاقتصادية علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد حيث تعالج بعض النظريات و الإشكاليات و الموضوعات التي يدرسها علم الاقتصاد ،و لذلك فإن العلاقة قوية بين العلمين فعلى الجغرافي أن يدرس و يلم بمبادئ و قواعد علم الاقتصاد حتى يستطيع تفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج و تبادل و استهلاك السلع و الخدمات ، و على دارس الاقتصاد أن يدرس الجغرافيا الاقتصادية التي تعالج موارد الثروة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق غايات الإنسان ، كما يعتمد الجغرافي أثناء دراسته للتجارة الدولية بشكل كبير علم الاقتصاد الذي يقدم له معلومات وافية عن التطور الاقتصادي العالمي ، و يفسر التباين في مستويات التطور الاقتصادي بين دول العالم و دور هذا التباين في تشجيع التجارة الدولية فبهذا

يستطيع أن يفهم واقع التجارة الدولية و أن يحلل و يستوعب أهم مشكلاتها ووضع الحلول الممكنة من خلال دراسة العلاقة بين الجغرافيا و التجارة الدولية.

الإشكالية :

من خلال المنطلق السابق ،نطرح الإشكالية التالية :

كيف تؤثر الجغرافيا الاقتصادية على أنماط التبادل و الأداء الاقتصادي بين بلدان العالم ؟

و للإلمام بجميع جوانب الموضوع ، ارتأينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما هي العلاقة الموجودة بين الجغرافيا وميدان الاقتصاد ؟
2. ما هي الاتجاهات المتعلقة بأنماط التبادل التجاري و الأداء الاقتصادي في العالم ؟
3. هل توجد هناك علاقة سببية ما بين الجغرافيا و مستوى الأداء الاقتصادي عبر البلدان ؟

فرضيات الدراسة :

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات الفرعية المطروحة :

1) هناك العديد من المناهج العلمية التي أثبتت أن للجغرافيا أبعاد ترابطية مع علم الاقتصاد كالموارد ، السكان ، التجارة الدولية .
2) تخضع أنماط التبادل التجاري و مستوى الأداء عبر البلدان بشكل كبير إلى اعتبارات جغرافية .
3) من المتوقع أن هناك علاقة سببية قوية تتجه من الجغرافيا إلى الأداء الاقتصادي .

أهمية البحث :

يعد هذا الموضوع من أهم المواضيع التي يتزايد الاهتمام بها ، فدراسة هذا الموضوع تساعد الجغرافي في إبراز كيفية معالجة مختلف المشكلات الاقتصادية و محاولة إيجاد الحلول المناسبة ،فالجغرافية الاقتصادية تدرس البعد المجالي للأنشطة الاقتصادية و الاقتصاد بشكل عام ، أي هي العلم الذي يدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية و الظروف الاقتصادية و دراسة كل الأنشطة الاقتصادية .

أهداف البحث :

- تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الجغرافيا الاقتصادية في الأداء الاقتصادي.
- معالجة مختلف المشكلات و النظريات الاقتصادية التي يدرسها علم الاقتصاد و علاقة بالجغرافيا.
- بيان أهمية الجغرافيا الاقتصادية بالنسبة لكل من النمو الاقتصادي و التجارة.
- البحث على مختلف الاتجاهات و العوامل المرتبطة بأنماط التبادل و الأداء الاقتصادي .
- معرفة التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية و تصنيفها و بيان أثرها ومحاولة تفسير أسباب تنظيمها و تباينها المكاني

أسباب اختيار الموضوع :

- نظرا لأهمية الموضوع و اعتباره موضوعا هاما ،و يجذب فضول الدارسين و الباحثين على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تطرقت إليه .
- تقديم عمل علمي نظري في مجال النمو الاقتصادي يدرس العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية و أنماط التبادل و الأداء الاقتصادي .
- الاهتمام بمختلف الظاهرات الجغرافية التي تؤثر في كل من الزراعة و موارد الطاقة .
- التركيز على الاتجاهات و الاعتبارات الجغرافية المتعلقة بأنماط التبادل و النمو الاقتصادي .

حدود الدراسة :

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين مكاني و زماني :

الجانب المكاني :تم اعتماد نطاق الاقتصاد العالمي .

الجانب الزماني :فترات زمنية مختلفة حسب الإطار التحليلي و توفر البيانات

منهج البحث :

محاولة منا للإجابة على التساؤلات و بغية اختبار صحة الفرضيات التي قدمناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج النظري و الوصفي ، المنهج النظري لمحاولة شرح آلية تأثير الجغرافية الاقتصادية على النمو الاقتصادي و أنماط التبادل ثم المنهج الوصفي لوصف الأداء الاقتصادي لبلدان العالم ، ثم في الأخير تم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل الاتجاهات المتعلقة بأنماط التبادل التجاري و الأداء الاقتصادي ، ثم استنتاج العلاقة بين كل من الجغرافيا بالنمو الاقتصادي و التجارة الدولية .

الدراسات السابقة :

- دراسة الجاسم (2015) تقوم بالبحث في الجغرافية و المبادلات الدولية بحيث استخلصنا منها العلاقة بين الجغرافيا و التجارة الدولية و مختلف الاتجاهات المتعلقة بأنماط التبادل و الأداء الاقتصادي في العالم
- دراسة حواس(2017) يناقش هذا المقال الحجج النظرية و الأدلة التجريبية لصالح ما تعرف بـ "فرضية الجغرافيا ". السؤال الذي يطرح هو فيما إذا كان الترابط القوي بين الجغرافيا و نصيب الفرد من الدخل يكشف مزايا أو عيوب الجغرافيا في تفسير الفروق الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل عبر البلدان ، و إن كان الأمر كذلك ، فما هي القنوات التي تؤثر الجغرافيا من خلالها على النمو. هذه القنوات هي : المناخ ،إنتاجية الأغذية ، بيئة الصحة ،القدرة على تعبئة موارد الطاقة ،التجارة و التموقع .
- دراسة حواس و زرواط (2018) تقوم بالبحث في النمو الاقتصادي بحيث ساعدتنا في دراسة محددات النمو الاقتصادي من بينها المحددات المباشرة و الرئيسية و التي توصلنا فيها أيضا إلى دور الجغرافيا و علاقتها بالنمو الاقتصادي .
- دراستنا (2022) مكانت محاولة إضافة قيمة إضافية مقدمة من خلال دراسة الجغرافيا الاقتصادية ومدى تأثيرها على مختلف التبادلات التجارية و أدائها الاقتصادي بين البلدان وذلك من خلال

إعطاء امحة مختصرة حول الجغرافيا الاقتصادية عموما ومن ثم تطرقنا إلى إيجاد الدور الفعال للجغرافيا الاقتصادية في التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في العالم و كذا مدى تأثيراتها

هيكل البحث :

لقد قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول و كل فصل إلى مبحثين رئيسيين محاولة منا الإلمام بكافة الجوانب الكفيلة بالسماح لنا بالرد بصفة كافية عن الإشكالية المطروحة و الإشكاليات الفرعية ،و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة .

الفصل الأول : تحت عنوان "إطار عام حول الجغرافية الاقتصادية "و يحتوي على مبحثين خصصنا في المبحث الأول دراسة ماهية الجغرافية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني فيساعدنا في معرفة أهم مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية .

الفصل الثاني :تحت عنوان "التجارة الدولية و النمو الاقتصادي " يحتوي على مبحثين فتناولنا في المبحث الأول التجارة الدولية و أسباب القيام بالتجارة الدولية و علاقة الجغرافيا بالمبادلات التجارية أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أهم محددات النمو الاقتصادي .

الفصل الثالث : تحت عنوان "التأثيرات الجغرافية على النمو و التجارة "فهذا الفصل يحتوي على مبحثين أساسيين بحيث يدرس المبحث الأول العلاقة بين الجغرافيا و النمو الاقتصادي أما المبحث الثاني فيدرس العلاقة بين الجغرافيا و التجارة الدولية و أهم أنماط التبادل التجاري .

و أخيرا سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات و النتائج الموجودة من خلال هذه الدراسة .

الفصل الأول

اطار عام حول الجغرافيا الاقتصادية

تمهيد

شكل الاقتصاد أساسا لتحدي الانتماء الجغرافي وتغيير الجغرافية عبر تنازعها أو تقاسمها ، وبدأ ذلك في مرحلة اقتصاد القنص والكلأ و البقاء ثم في مرحلة الزرع و الاستقرار و الرغاء وصولا إلى اقتصاد الصناعة و السوق ثم الربح في المراحل الأخيرة من التاريخ الإنساني .

حاول الجغرافيون تطوير علم الجغرافية واستخدامه إطارا ومنهجا لدراسة الظواهر الاقتصادية وتحليل الأسواق وتخطيط التنمية واشتقوا منه فروعا قوية الصلة بالاقتصاد والسياسة باعتبار الجغرافية محددا للموارد الطبيعية الاقتصادية المحلية والمستوردة المستخدمة في التنمية أي تحديد مواقع الموارد الطبيعية الاقتصادية كالقطن والحبوب ونفط الخام والغاز الطبيعي والخامات ألمعدنية وتحديد الشروط الجغرافية لاستخراجها وإنتاجها وتداولها ونقلها واستهلاكها.

إن دراسة الموارد من جهة النظر الجغرافية الاقتصادية تساعد على معرفة أسباب القوة وأسباب الضعف وعوامل التعاون وعوامل التنازع بشأن الموارد ألاقتصادية كما تساعد على دراسة التغير البنيوي في عناصر القوة والتدخل الاقتصادي وذلك عبر التعرف على ظواهر التمركز والاندماج او ظواهر التبعثر على الاصعدة المحلية و الاقليمية والعالمية. كما يساعد علم الجغرافية على تحديد خصائص الإنتاج الاقتصادية ومقارنتها في المناطق المختلفة و (تقرير تكاليف النقل وشروطه الاقتصادية) والمقارنة بينها بحسب المناطق ألجغرافية ورسم السياسات الاقتصادية المتعلقة بالاستخراج والإنتاج والنقل أو التوزيع ، وكذالك تحديد المواقع المكانية للمواد الخام المنجمية و المواد البترولية من حيث قربها أو بعدها من الساحل ومرافئ الشحن والتصدير.

يعمل هذا الفصل على ابراز أهم معالم علم الجغرافية الاقتصادية وكذا التعرف على مختلف المفاهيم والمسائل المرتبطة بها . يتم تقسيم الفصل الى مبحثين أساسيين. يتعامل المبحث الأول مع المفاهيم العامة المتعلقة بالجغرافية ألاقتصادية في حين يستعرض المبحث الثاني أهم مناهج البحث الخاصة بعلم الجغرافيا الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية الجغرافيا الاقتصادية

نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بالجغرافيا الاقتصادية و فروعها ، إلى جانب أهم أهدافها وأبعادها كحقل مستقل من العلوم.

المطلب الأول : مفهوم الجغرافيا الاقتصادية

تعد الجغرافية الاقتصادية عند معظم العلماء جزا من الجغرافية البشرية في حين يرى الجغرافيون أن الجغرافية الاقتصادية هي الأساس وأن الجغرافية البشرية هي جزء منها فمعظم الجغرافيون يرون أنها تعد فرعا من فرعا من فروع الجغرافية البشرية وأنها تدرس المواد الاقتصادية المعدنية وشبه المعدنية والزراعية بشقيها النباتي والحيواني وكذالك دراسة العمليات الأساسية في الإنتاج والتسويق والنقل والاستهلاك وتأثير كل منها على الأخر وفق المنهج التوزيع الجغرافي (**سعيد ، 1997 ، ص 101**).

ويرى الجغرافي الألماني Gots (1882) أن الجغرافية الاقتصادية تهتم بالدراسة الأكاديمية لمجالات الاقتصاد من جهة النظر الجغرافية. يمكن القول إن Gots يعد أول من أسس النظرية للجغرافية ألاقتصادية وقام بالوقت نفسه بلفت النظر إلى دور العوامل الطبيعية في النشاط الاقتصادي للمجتمعات (**سعيد ، 1997 ، ص 101**).

بينما أدت أفكار العالم الألماني Ritter عن توزيع الإنتاج في العالم توزيعا محصوليا , إلى ظهور الجغرافية التجارية كجزء من الجغرافية الاقتصادية وبدأ يهتم بالجغرافية الاقتصادية وأخذوا يدركون أهمية دراسة المقومات الجغرافية الاقتصادية علماء الاقتصاد محصوليا , إلى ظهور الجغرافية التجارية كجزء من الجغرافية الاقتصادية وبدأ يهتم بالجغرافية الاقتصادية وأخذوا يدركون أهمية دراسة المقومات الجغرافية الاقتصادية علماء الاقتصاد , وتقديم دور الجغرافية الاقتصادية ليحتل مكانة مميزة في الدراسات الاقتصادية (**سعيد ، 1997 ، ص 102**) .

وفيما يلي نتعرف على مفهوم الجغرافية الاقتصادية عند عدد من العلماء الجغرافيين:

فالجغرافية الاقتصادية عند Gones and Finchتهتم بتحديد العلاقات بين حياة الإقليم الاقتصادية وبين ظروف بيئته الطبيعية.ويعرفها Macfarlane بأنها "دراسة المؤثرات التي تفرضها ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان وبصفة خاصة بنية وأشكال السطح والأحوال المناخية السائدة والعلاقات المكانية بين كل إقليم و أخر " (**بلخير ، 2020 ، ص 8**).

ويرى Mackinder بأن علم الجغرافية الاقتصادية يهتم بإنتاج وتوزيع المنتجات والسلع. وحدد Van Riyen and Bengtsonمفهوم الجغرافية الاقتصادية بالاهتمام بدراسة الاختلافات والتباينات في التوزيع الجغرافي للموارد الأساسية لأقاليم ألعالم وتأثير استقلال هذه الموارد من خلال التباين في ظروف الطبيعية.وأكد شو Shaw بأن الجغرافية الاقتصادية تنحصر في دراسة الموارد الطبيعية في العالم وفي توزيعها الجغرافي وتهتم في الإنتاج الصناعي وفي النقل والتوزيع (**سعيد ، 1997 ، ص ص 102-104**).

وعلى رغم من تعدد الآراء السابقة في فهمها للجغرافية ألاقتصادية كما لاحظنا سابقا ، إلا أنها متقاربة في اتجاهها العام والتي تتمحور حول الموارد الطبيعية والنشاط الانساني وعمليات توزيع وتسويق المنتجات والتوزيع الجغرافي لتلك الفعاليات على الصعيد العالمي. ويمكن التوصل إلى تعريف للجغرافية الاقتصادية يتناول الأتي:

"**الجغرافية الاقتصادية هي العلم الجغرافي الذي يبحث في الأسس النظرية لدور الموارد الطبيعية (السطحية والجوفية) والظروف الطبيعية في النشاطات الاقتصادية للمجتمعات البشرية وتوزيعها الجغرافي على الصعيد العالمي وعمليات الانتاج والنقل والتسويق و الاستهلاك** " (**الديب ،2010 ، ص 40**).

المطلب الثاني : فروع الجغرافيا الاقتصادية

إذا صح بنا القول بان الجغرافية الاقتصادية تشكل الركيزة الأساسية الثانية للعلوم الجغرافية مع شقيقتها الجغرافية البشرية (التى يعدها كثير من العلماء كما لاحظنا ، الأم الحقيقة للجغرافية الاقتصادية) فإن هذا الفرع الهام من الجغرافية قد تعرضت التطور والتبدل وخرجت عنه مجموعة من الأغصان التي أصبحت علوما تفردت بموضوعاتها وهي كأتي:

1-جغرافية الصناعية Geography of Manufacturing:

وتتناول بالدراسة المناطق ألصناعية والتركيب الصناعي للمدن والعلاقات المتبادلة بين المناطق الصناعية والمدن الصناعية والمواقع الصناعية وكذلك توزيع الخامات الأولية ومصادر الطاقة وقوة العمل والخدمات وطرق النقل وتأكد على نقطتين هامتين (**الرسول ، 1971 ، ص ص 112 – 113**):

أ – التبادل الإقليمي الصناعي القائم على العوامل الطبيعية وعلى اختلاف في درجات التطور الاقتصادي؛

ب_ التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين عناصر النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك على الصناعة و الانتاج الصناعي

2 – جغرافيا الزراعية Agricultural Geography:

وتتناول الجغرافية الزراعة دراسة العوامل الطبيعية والبشرية التي تِثر في الإنتاج الزراعي والتي تجعله متباينا من مناطق للأخرى وتبحث كذلك في زراعة المحاصيل الزراعية وتوزيعها الجغرافي والظروف المناسبة لها وتبين العلاقات المتباينة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني ، والتطورات التي أصابتها الزراعة على الصعيدين التقني والعلمي (الهندسة الجينية). وتهتم جغرافية الزراعية بعمليات نقل المنتجات الزراعية وتسويقها واستهلاكها (**صافيتا ، 1993 ، ص 11**) .

وتتطرق الجغرافية الزراعية لموضوعاتها المتباينة على المستويات الأربعة التالية :

- على مستوى الحقل الزراعي كوحدة أولية وأساسية في دراسة النشاطات الزراعية المتنوعة.
- على مستوى الزراعة التي تعد وحدة الدراسة الأساسية لما تلتقي فيها مجموعة العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية لمنطقة جغرافية مكونة من عدد من الحقول الزراعية.
- على مستوى الاقليم الذي تتجمع فيه منظومات متشابهة من العوامل المؤثرة على النشاط الزراعي لمجمل المزارع المكونة للإقليم الزراعي وعمليات النقل والتسويق .
- على مستوى الدولة التي تتكون من أقاليم الزراعية المرتبط مع بعضها بمنظومات متباينة من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي وفي تنوع المحاصيل الزراعية وعمليات التسويق والاستهلاك. وتلعب سياسة الدولة الزراعية دورا هاما في تطور وتبدل موضوعات الجغرافية الزراعية ضمن الدولة ذاتها ، على مستويين الإقليمي والقطاعي.

3- جغرافيا النقل والمواصلات Geography of Transportation :

يعد هذا الفرع من الجغرافية الاقتصادية جديدا هو الأخر وقد نشأ نتيجة التطور الكبير في كميات الاقتصاد العالمي وتزايد النمو السكاني وتزايد عدد المدن الكبير وبالتالي تكونت ضرورات اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية وإقليمية وعالمية أتى إلى التوسع الكبير في شق الطرقات تحسين شبكتها وتعاقداتها وتنوعها (**صافيتا ، 1993 ، ص 11**) . وأهم هذه الضرورات الأتي:

أ- الحاجة الكبيرة للمواد الأولية ومصادر الطاقة؛

ب- ضرورة تسويق كميات الإنتاج الضخمة وتوزيعها محليا وعالميا والانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الاستهلاك العالمي؛

ت- التوسع الكبير في وظائف المدن وتطور العلاقة وتشابكها بين المدن المركزية و الاقليمية والأرياف المحيطة بها ؛

ث- التطور الذي أصاب صناعات وسائل النقل وتقدمها ومقدرتها على الانتاج وسائل نقل سريعة و مريحة ، أو ذات قدرات كبيرة؛

ج- ظهور النقل الجوي كوسيلة نقل مريحة وسريعة تتجاوب مع متطلبات العصر المتصاعدة؛

ح- الاهتمام الشديد بتقنيات شق الطرق وهندستها وبناء السكك الحديد وبناء المطارات الضخمة والحديثة وبناء الموانئ الضخمة والمتخصصة.

بالإضافة لمظاهر النقل الأخر كنقل مصادر الطاقة بالأنابيب بالنسبة للنفط و الغاز، وخطوط نقل القدرات الكهربائية من أماكن إنتاجها البعيدة إلى أماكن استهلاكها في مدن والمعامل. والتطور السريع الذي أصاب المواصلات السلكية ولا سلكية في الفترة الأخيرة ودخول شبكات الانترنيت للاستخدام المنزلي. كل هذه الأمور الذي ذكرنها جعلت من جغرافية النقل والمواصلات فرعا هاما ومتجددا من فروع الجغرافية المعاصرة.

4- جغرافيا السياحية Geography of Tourism:

تهتم بدراسة وتفسير حركة الناس وتنقلهم وعلاقتهم مع بيئة مكان القصد السياحي في النظام الايكولوجي المتوفر فيها وتحليل التباين في شدة الجذب السياحي لهذه البيئات (**هارون ، 2006 ، ص ص 35-37**).

5- جغرافيا التجارة الدولية Geogaphy of International Trade:

تنظر الجغرافية الاقتصادية إلى التجارة كجزء هاما في مجال دراسات الجغرافيا الاقتصادية حيث يظهر العلاقات المتباينة بين الأقاليم الاقتصادية المختلفة سواء على المستوى الدول أو القارات.

المطلب الثالث : أبعاد وأهداف الجغرافيا الاقتصادية

1. أبعاد الجغرافيا الاقتصادية:

يمكن تحديد ثلاث أبعاد للتغيرات الجغرافية من أجل تنمية الاقتصاد وهي الكثافة ، المسافة والانقسامات. في تتفق مع فكرة التقنية عن القدرة على الوصول إلى الأسواق . وهذي الثلاث تعبر عن أبعاد الجغرافيا الاقتصادية الواجب تغيير شكلها لكي يتسنى التصدي للتحديات . ففهم التغيرات في إطار الأبعاد الثلاث (الكثافة ، المسافة ، الانقسامات) يساعد في تحديد قوى السوق الرئيسية في كل من النطاقات الجغرافية الثلاثة المحلية والوطنية والدولية (**مغتاب و عجال ، 2021 ، ص 173-175**).

- **الكثافة** : هي أهم بعد على الصعيد المحلي ، فالمسافات تكون قصيرة والانقسامات الحضارية والسياسية قليلة وغير عميقة. أما التحدي أمام السياسات فهو تحقيق الكثافة الصحيحة بتعبئة قوى السوق والاستفادة منها في تشجيع التركيز والتقارب في مستويات المعيشة فيها بين القرى والبلدان والمدن.
- **المسافة** : هي أهم بعد على نطاق الجغرافي الوطني فالمسافة بين المناطق المحلية حيث يتركز النشاط الاقتصادي والمناطق المتأخرة هي البعد الرئيسي. والتحدي أمام السياسات هو في مساعدة الشركات والعاملين على تخفيض المسافة بينهم وبين الكثافة. أما الآليات الرئيسية فهى قدرة الأيدي العاملة على الانتقال وتخفيض تكاليف النقل من خلال الاستثمار في البنية الأساسية .
- **الانقسامات** : هي البعد الأهم على الصعيد الدولي غير أن المسافة والكثافة بعدان مهمان. فالإنتاج الاقتصادي متركز في عدد قليل من مناطق العالم – أمريكا الشمالية ، شمال شرق أسيا ، وأوربا الغربية وهي أكثر تكاملا اقتصاديا. اما المناطق الاخرى فهي مجزأة ومع ان للمسافة أهميتها على مستوى الدولي بالنسبة للقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية. فإن الانقسامات المصاحبة لصعوبة النفاذ عبر الحدود والفرق في العملات واللوائح التنظيمية هي عائق أكثر خطورة من المسافة.

يمكن شرح ما سبق حسب المخطط التالي:

الشكل (1.1): الابعاد والتغيرات الجغرافية المتحركة.

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم 2009 حول إعادة تشكيل الجغرافية الاقتصادية.

- **الجزء الاول** : يصف التغيرات على الابعاد الخاصة بكل من الكثافة و المسافة والانقسامات ، وهو يناقش كلا من تلك الابعاد وفق لذلك الترتيب وهو يوجز التجربة والخبرة العملية المكتسبة في القرن الماضي أو نحوه .
- **الجزء الثاني** : يحلل الدوافع لتلك التغيرات – قوى السوق المماثلة في التجميع والهجرة والتخصص في التجارة ، وهو يلخص التي جرت في الجيل الماضي أو نحوه.
- **الجزء الثالث** : يناقش المدلولات على السياسات نتيجة للخبرة العملية والتحليلات المدرجة في الجزأين. وهو يتيح إطارا مشتركا من أجل إعادة صياغة إطار ثلاث مناقشات بشأن سياسات العمران الحضري ، بشأن المناطق المحلية المتأخرة عن غيرها في البلدان ، السياسات بشأن التكامل الإقليمي والعولمة.

وللقراءة عموديا الشكل ندرس الفصول:

- ✓ ان الفصل التي تبحث في الكثافة و التجمع و العمران الحضري يجب ان تكون موضوع اهتمام كافة البلدان ، الصغيرة منها و الكبيرة ، منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل .
- ✓ الفصول التي تبحث في المسافة وقدرة عوامل الانتاج على الانتقال و التنمية الاقليمية فقد تكون الأكثر أهمية للبلدان المتوسطة الدخل و الاكبر حجما .
- ✓ الفصول التي تبحث في الانقسامات وتكاليف النقل ، والتكامل الإقليمي قد تكون الأكثر اهمية للبلدان منخفضة الدخل و البلدان الصغيرة .

2-أهداف الجغرافيا الاقتصادية :

إن الجغرافيا الاقتصادية لها نواحي نفعية وتطبيقية للمجتمع بالمعنيين الضيق و الواسع ، تتمثل الناحية النفعية الضيقة للجغرافيا الاقتصادية بأنها تفيد المصدرين والمستوردين من أين باتون بفائض السلع المطلوبة وإلى أين يبعثون بها ؟ فهذه هي الوظيفة الثقافية لهذا العلم ، أما الناحية الاقتصادية فهي المساهمة في حل مشاكل إنتاج الثروة الاقتصادية وتأدية الخدمات في أماكنها واستهلاكها (توزيعها) . ويمكن حصر أهداف الجغرافيا الاقتصادية في هدفين هما : هدف علمي أكاديمي ، وهدف تطبيقي نفعي للمجتمع (**الديب ، 2006 ، ص 82**).

أ- الهدف الأكاديمي للجغرافيا الاقتصادية:

- معرفة توزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية على الأرض ، وتنظيمها وتباينها المكاني وأسباب ذلك وتفسيره
- تحديد مناطق المتخصصة للإنتاج
- دراسة اقتصاديات الأقاليم وتحليلها للوقوف على خصائصها الاقتصادية .
- تصنيف الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان وأثر الأنشطة الاقتصادية على بقية ظاهرات المكان.

ب- الهدف التطبيقي للجغرافيا الاقتصادية:

- يتلخص دور الجغرافيا الاقتصادية لتحقيق الهدف العلمي التطبيقي في القيام بعمل مسح شامل للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المتاحة في الدولة وأقاليمها المختلفة لإعداد قاعدة بيانات الضرورية للتخطيط مع وصف الحالة الاقتصادية فيها.
- القيام بالتحليلات النوعية وتحديد المواقع الافضل لتوطين المشاريع ووضع أفضل نموذج لاستخدامات الأرض.
- تقييم السياسات الحكومية والحلول المقترحة لعلاج المشاكل المرتبطة بالثروات الطبيعية وتحديد الإشارة إلى أن بعض المشاكل التي تدرسها الجغرافيا الاقتصادية لوضع الحلول لها أصبحت عالمية الطابع مثلا مشكلة الغذاء ، مشكلة الطاقة ، هدر الموارد وكيفية صيانتها.
- تعمل الجغرافي الاقتصادية في المجال التطبيقي على التحليل المكاني لتسويق السلع ومنتجات المصانع و أسواقها ، وفرص استخدام الموارد.
- تطرح الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض مراحل الإنتاج الاقتصادي إلى جانب إمكانية البحث عن موارد بديلة عند نفاذ الموارد غير المتجددة.
- تساير التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تطرأ على العالم بأسره من ظهور تكتلات اقتصادية تسعى إلى توفير احتياجاتها من موارد والسيطرة على الأسواق العالمية.
- تهتم بدراسة مشكلات العالم السكانية والبيئية وتقدم حلول الممكنة لها من إمكانيات العالم المتاحة.

المبحث الثاني : مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية

اختلف دارسوا الجغرافيا الاقتصادية في تحديد مناهج الدراسة فيها لتعدد موضوعاتها و تشعبها و اعتمادها على الكثير من دراسات العلوم الأخرى ،فالبعض يميل إلى دراستها على أساس إقليمي أي تركز الدراسة على أقاليم اقتصادية قد تكون صناعية أو تعدينية ،أو نطاقات زراعية ، و تهدف مثل هده الدراسة إلى إظهار خصائص كل إقليم و إبراز الفروق و الاختلافات التي تميزه عن غيره من الأقاليم ، مع تتبع العلاقات المتبادلة بينهما ، بينما يرى البعض الآخر دراستها على أساس الحرف الإنتاجية ،في حين يرى فريق ثالث دراستها على أساس محصولي أي دراسة محاصيل زراعية ، و هناك فريق رابع يدرسها على أساس تحليل العوامل الجغرافية المختلفة التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي أيا كان نوعه ،فتعدد المناهج في الجغرافيا الاقتصادية لا يعتبر مشكلة أو اختلافا في تقسيم المادة العلمية لهدا الفرع و إنما يعد تعبيرا عن وجهات نظر الدارسين و تباينا للزوايا التي يمكن من خلالها دراسة موضوعا من موضوعاتها (**الزوكة ،2000،ص ص 30-31) .**

حدد العالم الجغرافي Shaw ثلاث مناهج أساسية لدراسة علم الجغرافيا الاقتصادية (**علبي ،1989، ص ص 78-79)**:

1- المنهج الإقليمي Regional Approach

2- المنهج الأصولي Principle Approach

3- المنهج السلعي Commodity Approach

المطلب الأول : المنهج الإقليمي

هذا المنهج عبارة عن دراسة الموارد الاقتصادية مجتمعة داخل إطار إقليمي ، مثلا أو قارة من القارات أو قطر من الأقطار أو إقليم محدود المساحة يتميز بالتجانس في حياته الاقتصادية،ولا شك أن مثل هذا المنهج يعطي الدارس في النهاية قيمة حقيقة للإقليم الذي يدرسه ،فهو يوضح التشابك الاقتصادي في الإقليم مبينا تكامله أو نواحي النقص فيه و الملاحظ أن معظم الكُتاب يجمعون على وجوب تقسيم العالم إلى أقاليم اقتصادية ، و مثل هذا التقسيم ليس أمرا سهلا فقد تكون حدود الأقاليم في بعض المناطق حدودا طبيعية (مناخية أو نباتية ،أو تتصل بمظاهر السطح المختلفة) أو حدودا بشرية (كثافة سكانية معينة ،عرف خاص،دين خاص،نظام جمركي محدد....) وهذا أمر واضح إدا ما أخدنا الزراعة والصناعة كل على حده ، فهناك ضوابط بشرية تلعب دورا إيجابيا في تحديد أنواع من الأقاليم الزراعية ، وفي الوقت ذاته تتأثر بعض

الأقاليم الزراعية بضوابط خارجية معينة ، كالإقليم المداري الذي يتأثر بضوابط بشرية مصدرها أقاليم الصناعة في أوروبا وأمريكا (**رياض وعبد الرسول ،2012 ، ص 27**) .

هذا بطبيعة الحال إلى جانب مجموعة الضوابط الطبيعية وفي الدراسات الإقليمية التفصيلية نجد تداخلا بين الفواصل الطبيعية والبشرية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى صعوبة تحديد الأقاليم على أساس واحد أو أثنين (**رياض وعبد الرسول ،2012 ، ص 27) .**

كما يمكن تبعا لهذا المنهج تقسيم دولة ما أو قارة من القارات أو العالم بأكمله إلى أقاليم اقتصادية متميزة ثم تتركز الدراسة بعد ذلك على توزيع السكان وعلاقة ذلك بتوزيع الأنشطة الاقتصادية وأثر العوامل الجغرافية المختلفة في الإنتاج ونوعية الإنتاج ومدى التكامل اقتصاديا والعلاقات المتبادلة بين الإقليم قيد البحث وغيره من الأقاليم الأخرى أي أن هذه الدراسة تهدف إلى إعطاء صورة واضحة وكاملة عن النشاط الاقتصادي في إقليم ما (**الزوكة ، 2000، ص 31**).

وتتعدد العوامل الجغرافية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي في الإقليم الاقتصادي الواحد تبعا لنوع ألنشاط فالمناخ يتحكم أساسا في النشاط الزراعي و الرعوي و الغابي ،و التركيب الجيولوجي يتحكم في النشاط التعديني و العوامل الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة في النشاط الصناعي لذلك فعند دراسة النشاط الزراعي في إقليم اقتصادي معين يستعين الباحث بالمناخ لتحديد النطاقات الزراعية بينما لا يستطيع الاعتماد على نفس العامل ألمناخ عند تحديد النطاقات الصناعية لذا يفضل عدد كبير من الكتاب إتباع المنهج الإقليمي في الدراسة وخاصة عند دراسة الأقاليم الاقتصادية الكبرى في العالم و ليس من الشك في أن اتجاه دول العالم إلى خلق تكتلات اقتصادية مثل السوق الأوروبية ألمشتركة ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل لدول أوروبا الاشتراكية (الكوميكون) سابقا ، ومنطقة التجارة الحرة،و غيرهم من التكتلات قد أعطى لهدا المنهج من بين مناهج الجغرافيا الاقتصادية أهمية خاصة لقدرته على إبراز البنيان الاقتصادي لهده التكتلات و اظهار مدى تكامل كل منها و تتبع العلاقات المتبادلة بينها لتوضيح حجم هذه العلاقات و نوعيتها و مستقبلها (**الزوكة ،2000 ،ص 32**) .

و يمكن القول أن هذا المنهج يعد من أكثر المناهج ملائمة لدراسة الفعاليات الاقتصادية و تبايناتها ضمن الإقليم الواحد أو ضمن الأقاليم الأخرى سواء كان على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي ،و يستطيع هذا المنهج أن يبين مدى التباين بين التكتلات الاقتصادية العالمية ، و لعل من أهم العقبات التي تواجه الدراسات الجغرافية وفق المنهج الإقليمي هي صعوبة تقسيم الأقاليم الاقتصادية ،و تباين الأسس الجغرافية التي يعتمد عليها في هذا التقسيم و عدم وضوح و تباين معظمها ، فحدود الأقاليم الاقتصادية قد

تكون طبيعية تتعلق بمظاهر السطح أو بالمناخ أو بالنبات ،و قد تكون بشرية تختص بنظام جمركي خاص أو بثقافة معينة أو بعقيدة محددة ،و لكن السائد عند تحديد الأقاليم الاقتصادية اتخاذ الأسس الطبيعية و خاصة المناخية منها أساسا للتقسيم و بصفة خاصة عند دراسة مناطق الإنتاج الزراعي مما يزيد صعوبة التحديد الدقيق الواضح لوجود مناطق انتقالية تفصل بين الأقاليم المناخية و النباتية (**سعيد ،1997، ص 110**) .

المطلب الثاني : المنهج الأصولي

هذا المنهج يتناول التركيب الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه طبيعيا وبشريا ، وما يترتب على ذلك من قوانين تتحكم في الإنتاج بحيث يقسم الأستاذ هانزبيش العالم إلى أقاليم على أساس مركب ، فهو أولا يقسمه على أساس:

1) أقاليم طبيعية؛2) أقاليم تدخل فيها الإنسان (**رياض وعبد الرسول ،2012، ص 30**).

ثم يعود و يقسم القسم الأول على أساس احتمالات الاستغلال المستقبلة و الثاني على أساس درجة تدخل و تأثير الإنسان ،و في داخل كل قسم يدرس كلا من العوامل الطبيعية و البشرية ككل متكامل في تأثيراتها المتبادلة أو يفصل كل عنصر طبيعي أو بشري في دراسة مفردة .و يخص بيش الإنتاج الزراعي و الحيواني بمثل هذا المنهج نظرا للتداخل و التأثير الشديد للعوامل الطبيعية في الإنتاج ، و قد ذكر منها الاستاذ shaw مثل هدا المنهج مبينا القوانين الأساسية المتحكمة و المؤثرة في الإنتاج ، و قد ذكر منها القانونين الأساسين التاليين :

1- ظروف البيئة الطبيعية تضع حدودا واضحة لإمكان السكن والإنتاج في جهات العالم المختلفة ، أو أن إنتاج غلة بالذات يقتضي ظروفا طبيعية معينة ، وإذا حاولنا تطبيقها على جهات العالم المختلفة أمكننا تحديد المناطق التي يمكن لهده الغلة أن تنتج فيها ، وأمكننا أن نحذف المناطق غير الصالحة. وفي دراسة الإنتاج التعديني نجد شروطا طبيعية معينة تحدد طريقة الاستغلال ، وبالتالي تحدد التكلفة وحجم الإنتاج وعمره ، كما يتحدد شكل الاستقرار البشري في المنطقة.

2- العوامل البشرية تلعب دورا هاما في نوع الاستغلال وتحدد السكن والإنتاج في مناطق دون غيرها حتى ولو تشابهت في ظروفها الطبيعية ، ومن العوامل البشرية التي يذكرها الأستاذ نصر وتؤثر على

الإنتاج : المستوى الفني والمعيشي للسكان والاستقرار السياسي والاقتصادي أو الحرب والثورات والعقائد التي تساعد على الاتجاه إلى أنواع من الإنتاج أو الانصراف عنها ، مراكز الاستهلاك ودورها في تحديد أنواع المحاصيل أو نوع التجارة أو تركز الصناعة فيها (**رياض وعبد الرسول ، 2012، ص ص 30-31**).

وقلما يتبع هذا المنهج بمفرده في دراسات الجغرافيا الاقتصادية ، بل يكون عادة مقدمة لهذه الدراسات حيث توضح العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تؤثر في الإنتاج ، وتظهر عوامل توطن بعض الأنشطة الاقتصادية في مناطق محددة (**الزوكة، 2000، ص35**).

كما تنبغي الإشارة إلى أن هذا المنهج –المنهج الأصولي – نادرا ما يؤخذ به بمفرده ، بل غالبا ما يكون مقرونا بالمنهج الموضعي بشقيه السلعي والحرفي وممهدا الطريق له، على الأصول أو الأسس والقوانين الاقتصادية ، وبذلك فهو يتناول في الأساس البنية الاقتصادية والعوامل المؤثرة بها طبيعيا وبشريا وما ينتج عن ذلك من قوانين تتحكم في الإنتاج (**علبي ،1989، ص ص 85-86**).

المطلب الثالث : المنهج السلعي(المحصولي)

هذا المنهج هو عبارة عن فرع من فروع المنهج الموضوعي بحيث ينقسم المنهج الموضوعي إلى فرعين:

أ) **المنهج الحرفي Activity Approach**: يقسم النشاط الاقتصاد إلى حرف معينة ، كالصيد والرعي والزراعة والتجارة والخدمات أي أنه منهج ينطلق من دراسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

ب) **المنهج المحصولي(السلعي)Commodity Approach** : إن هذا المنهج أقدم وأسهل مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية ويكاد لا يخلو كتاب منه عند معالجة محصولية الإنتاج لمختلف السلع وقد شكل جوهر الجغرافيا التجارية ، التي سبقت الجغرافيا الاقتصادية ، كما أشرنا إلى ذلك سابقا ، وهو يهتم بدراسة سلعة معينة ما من الموارد الاقتصادية من حيث توزعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسية وكذا استهلاكها (**علبي،1989، ص82**) .

بالإمكان تحديد العناصر الأساسية التي يأخذ بها الباحث عندما يتناول المنهج المحصولي أو السلعي بالدراسة لسلعة ما بالإجابة على الأسئلة التالية:

- أين يمكن أن تنتج السلعة؟
- أين تنتج السلعة فعلا ؟
- لمادا تنتج السلعة في بعض المناطق ولا تنتج في بعضها الآخر؟

- كيف يتم إنتاج السلعة ؟

فبناءا عليها تنحصر الإجابة الكاملة في دراسة سلعة اقتصادية ما بإتباع المنهج الموضوعي بالاستفسار بأدوات الاستفهام التالية:

–أين ؟ – كيف ؟ – لماذا ؟ – أين يوجد ؟

ففي دراسة Shaw لغلة معينة ما زراعية أو معدنية ،نجده " يبدأ بالتعريف بطبيعة الغلة و النواحي التي تستخدم فيها مع الإشارة إلى تاريخ ظهورها و استخدامها،ثم ينتقل إلى تفصيل العوامل المختلفة التي يشترط توفرها في إنتاج هذه الغلة و تطبيق هذه العوامل على جهات العالم المختلفة لتحديد أيها أصلح لإنتاجها ،ثم يميز بين ينتجها فعلا و من لا ينتجها من هذه المناطق الصالحة ، موضحا الأسباب في كل حالة سواء كانت طبيعية أم بشريه كالتعرض لأمراض مزمنة أو آفات أو حدود بشرية خاصة ، ثم ينتقل إلى تفصيل كيفية إنتاج هده الغلة في كل منطقة ،مع توضيح مركز كل منطقة في عالم الإنتاج ، و هنا يشير إلى جميع مراحل الإنتاج التي تمر بها السلعة حتى تصل إلى يد المستهلك الأخير و يختم الدراسة بتوضيح مركز القوى الرئيسية في العالم في إنتاج هذه السلعة " (**رياض و عبد الرسول ،2012،ص ص28-29**).

وأطلق shawعلى المنهج المحصولي اسم المنهج الموضوعي Topical Approach (المتضمن السلع والحرف وبالتالي المنهجين السلعي والحرفي) كما ذكرنا سابقا وقام بتقسيمه إلى قسمين:

1- **المنهج المحصولي العام** : يتناول دراسة محصول ما على الصعيد العالمي من حيث أماكن زراعته والظروف المناسبة لتلك الزراعة وكميات الإنتاج ثم تسويق الإنتاج والتجارة الدولية لهدا المحصول أي دراسة الشروط الطبيعية والبشرية و الاقتصادية لإنتاج أي غلة وتوزيعها على الصعيد العالمي.

2- **المنهج المحصولي الإقليمي** هدا المنهج المحصولي الإقليمي يدرس غلة من الغلاة الزراعية ضمن إقليم جغرافي محدد ،أي إظهار الظروف الطبيعية و البشرية ضمن إقليم جغرافي و اثرها في زراعة غلة تتناسب شروط زراعتها مع الإقليم المحدد للدراسة ،فمثلا أختار Shaw لتوضيحها نطاق الدرة في الولايات المتحدة الأمريكية،فدرس الدرة كغلة تدخل ضمن دورة زراعية تشمل مجموعة من الغلاة ، ثم درس كل ما يقوم على هذه الغلة من نشاط اقتصادي في المنطقة (زراعيا كان أو صناعيا) فتربية الحيوان و صناعة حفظ اللحوم تدخل في دراسة الجغرافيا الاقتصادية لنطاق الذرة في الولايات المتحدة.فكما نرى هنا يوجد تداخل في المنهج المحصولي أو السلعي مع المنهج الإقليمي ، كما كان الأمر بالنسبة للمنهج الإقليمي في دراسته للمحصول أو السلعة (**علبي ،1989، ص ص 82-83**).

بالإضافة إلى كل ما ذكر من المناهج السابقة في دراسة الجغرافيا الاقتصادية فقد ظهر منهج جديد يتناول بالدراسة المشكلات الملحة التي تظهر في إقليم جغرافي محدد أو ضمن الدولة كلها ،و هو ما يعرف

بمنهج المشكلات ، حيث يتصدى لتحليل أية مشكلة اقتصادية أو ديمغرافية أو بيئية مؤكدا على إظهار كافة العوامل المؤثرة و المتفاعلة مع بعضها في نشأة و تشكل المشكلة و تحديد دور أي عامل أو العامل الأهم ، و إلى أي مستوى في المشكلة المدروسة ،لقد أظهر هذا المنهج مرونة و مقدرة عظيمة في معالجة مشكلات معاصرة كتلوث البيئة و تدني الإنتاجية و تدهور التنوع الحيوي و النمو العشوائي للمدن و تباين فاعلية قوى الإنتاج و التأرجح في دور الكتل الاقتصادية العالمية و أهمية دلك على صعيد بعض الفعاليات البشرية محليا و إقليميا و من عالميا (**سعيد ،1997 ، ص 110**).

هذه المعالجة السريعة للمناهج في دراسة الجغرافيا الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى تفضيل منهج على آخر حيث أننا لا نرى لدلك ضرورة معينة ،فإن في الإمكان دراسة الموضوع الاقتصادي من زاوية أو أكثر ، كما أن هناك موضوعات من الأحسن دراستها من جانب معين بناءا على منهج معين من أجل إبراز قيمة النشاط الاقتصادي المعني داخل ترابط دولي أو إقليمي أو دراسته في حد ذاته أو لتوضيح مكانته العالمية و من الأمثلة على ذلك فإن المنهج الإقليمي يوضح قيمة أقاليم العالم الإنتاجية بينما يوضح المنهج المحصولي يوضح قيمة المحصول محليا و دوليا ، فهذان المنهجان هما أكثر المناهج شيوعا في الدراسات الاقتصادية و أخيرا فإن المنهج الأصولي لا يمثل في حد ذاته منهج قائم في دراسة الجغرافيا الاقتصادية قدر ما هو قاعدة و أساس للدراسة يلتزم بها الدارسون في المعالجة الموضوعية لأنواع النشاط الاقتصادي و ربما كان من الأحسن تسميته بالمدخل الأصولي بدلا من المنهج ، فالمدخل الأصولي أكثر ميلا للأخذ بالقواعد الجغرافية العامة في الدراسة ، و ينص صراحة على دراسة عوامل الإنتاج داخل قالبين كبيرين ، القالب الطبيعي و القالب البشري و تفاعلهما معا (**رياض و عبد الرسول ، 2012، ص ص 32-33**).

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة عامة حول الجغرافيا الاقتصادية رغم تعدد آراء العلماء و اختلافها إلا أنها متقاربة في اتجاهها العام و التي تشير إلى أنها دراسة ظواهر الأرض الطبيعية و البشرية كموارد أي معطيات تقدمها البيئة الطبيعية للإنسان و على الإنسان بكل ما أوتي من عقل أن يبذل جهده في استغلال هذه المعطيات بما يكفل له العيش ،و لقد قمنا بدراسة مبحثين في هذا الفصل .

ففي المبحث الأول قمنا بتعريف الجغرافيا الاقتصادية رغم انه توجد صعوبة في تعريفها إلا أنه هذه الصعوبة ترجع إلى كونها علم مزدوج الشخصية فيه جانب طبيعي و جانب بشري ،و نتيجة لتعدد الموضوعات التي تناولتها الجغرافيا الاقتصادية فقد أدى ذلك إلى اكتشاف فروع جديدة لها ، و في الأخير قمنا بدراسة أهداف و أبعاد الجغرافيا الاقتصادية .

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مناهج الجغرافيا الاقتصادية التي قسمها العالم Shaw كما ذكرنا في الشكل الموضح أعلاه ، بحيث تعتبر هذه المناهج هي الطريقة المناسبة لتنظيم البيانات والمعلومات والأفكار المتعلقة بإحدى الظواهر والتي استنتجنا منها أنها تقوم بتحليل هذه الظواهر ومختلف العوامل الجغرافيا التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي أيا كان نوعه.

الفصل الثاني:

التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في العالم

تمهيد

وقد حظي مفهوم التجارة الدولية وأسباب قيامها بكثير من الاهتمام لدى مختلف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عبر ألزمن والذين أسالوا الكثير من الحبر في إطار تحديدهم لأهم دوافع قيام التبادل التجاري الدولي ، إذ ظهرت في هذا الصدد الكثير من النظريات التي اختصت بذلك كل حسب فرضيه وقدرا في التفسير بدءا من النظريات التقليدية إلى النظريات ألحديثة. هذا وتشير أغلب النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين طبيعة السياسة المنظمة للمبادلات التجارية للدول وقوة نشاطها لاقتصادي إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسة تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،على اعتبار أن إتباع هذه السياسة هو يضمن للدول تأمين تنويع أنشطتها الاقتصادية إذ يمكنها من خلق قيمة مضافة جديدة في شتى قطاعات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية والتي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بين الدول،مما يعني تحسين ظروف ومستوى الإنتاج خاصة في ظل انتقال المعرفة والتكنولوجيا والتي عادة ما تكون مملوكة من طرف المؤسسات العابرة للقارات.

إن التطور السريع والتقدم الكبير في وسائل الإنتاج نتيجة الثورة الصناعية ساهم في تعزيز أسلوب الإنتاج الرأسمالي،وقد ازدهر هذا التوجه خاصة بعد ايار المعسكر الشرقي أين أصبح دعاة العولمة وتحرير التجارة يسعون سعي حثيثا لتبرير أفكارهم المبنية على أن سياسة تحرير التجارة الخارجية تعتبر كمحرك للنمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للدول النامية،حيث أن التخلص من فرض القيود الكمية و السعرية على تدفق السلع من وإلى العالم الخارجي هو الأسلوب الذي يساهم في توسيع الأسواق ونمو الإنتاجية.ومن هذا المنطلق أسست الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي لاتفاقية متعددة الأطراف تم بتنمية التجارة بين الدول

تطرقنا في هذا المبحث إلى علاقة التجارة الدولية والنمو الاقتصادي على نطاق جغرافي وذلك من خلال مبحثين أساسيين ، حيث نتناول في المبحث الاول إلى أسس قيام التجارة الدولية جغرافيا والمبحث الثاني تناولنا النمو الاقتصادي في ظل الجغرافيا مع إبراز المحددات المباشرة والرئيسية.

المبحث الأول : التجارة الدولية

تعرف التجارة الخارجية أيضا بأنها عملية التبادل التجاري للسلع و الخدمات ، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة لقد بين هذا التعريف العناصر المكونة للصادرات والواردات من السلع والخدمات النهائية ، وأيضا مدخلات الإنتاج من خلال إضافة عناصر الإنتاج. كما وضح هدف التجارة الخارجية والمتمثل في تحقيق أكبر قدر من المنافع المتبادلة بين الدول المصدر والمستوردة ويمكن أن نضيف حركة رؤوس الأموال إلى التجارة الخارجية والمتمثلة في الاستثمارات ليصبح التعريف أكثر شمولية ومنه ينتج لنا التعريف التالي:

"التجارة الخارجية هي حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة. بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"ويمكن إدراج تعريف اعم للتجارة الخارجية وهي : أنها تتمثل في أحد فروع علم الاقتصاد ، الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة . "

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن التجارة الخارجية أصبحت مستقلة كأحد فروع علم الاقتصاد ، ونعني بالصفقات التجارية للتجارة الخارجية

المطلب الأول : أسباب القيام بالتجارة الدولية

هناك العديد من السلع لا تستطيع الدولة إنتاجها لعدة أسباب في حين هناك سلع تنتجها الدولة بكمية كبيرة زائدة عن الاستهلاك المحلى وبجودة عالية وتكلفة أقل وهذا ما يعرف بالتخصص الدولي وتقسيم العمل حيث هما أصل التجارة الخارجية ولذلك تتم المبادلة بين الدول ، ويمكن إرجاع أسباب هذا التخصص أو قيام التبادل الدولي إلى العوامل التالية:

1. الظروف المناخية:

إن الظروف المناخية والطبيعية تؤثر تأثيرا كبيرا على كميات إنتاج السلع في أي دولة من دول العالم المختلفة وقد تؤدي هذه الظروف إلى تخصص دولة ما في إنتاج المواد الأولية أو بعض النشطات الزراعية أو الصناعية

بالإضافة لما لها من الدور الكبير في قيام المبادلات الدولية، وذلك لاختلاف مناخ المناطق من مناخ حار ومناخ بارد وأخر استوائي. حيث يؤثر هذا المناخ على طبيعة النشاط ونوع الإنتاج في كل منطقة مناخية ، وذلك لأن لكل إنتاج مناخ خاص لا يمكن إنتاجه في غير ذلك المناخ ، وبالتالي تتخصص كل دولة في

إنتاج المنتوج حسب المناخ السائد وتبادله بإنتاج آخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الخارجية(**عبد السلام ، 2007، ص 29**).

إلا أن الملاحظ على اذه العامل أنه قد ضعف تأثيره، نظرا لمدى التطور التكنولوجي الذي أصبح استعماله يمكن من التغلب على الظروف المناخية السائدة. مثل استعمال البيوت البلاستيكية أو الصوبات الزجاجية ، ولهذا نرى العديد من السلع التي كانت لا تظهر إلا في مواسم معينة ، موجودة طوال العام على الرغم من إنها قد تكون صيفية أو شتوية (**عبد السلام ، 2007، ص 29**).

1. .اختلاف في الموارد الطبيعية :

إن عدم التوزيع المتكافئ للموارد الأولية بين دول العالم ألمختلفة ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.(**داوود و آخرون ، 2000، ص 16**).

هناك دول تتوفر فيها الموارد الطبيعية بغزارة في حين تفتقر إليها الكثير من الدول ، حيث أن هناك دول لديها ما يزيد عن حاجتها ودول في أمس الحاجة لتلك الموارد ، وهكذا تقوم الدولة التي لا يتوفر لديها مثل هذه الموارد بشرائها من الدول الغنية بها أي قيام تبادل دولي بينهما .

وكذلك بالنسبة للأراضي الزراعية الخصبة حيث لا يمكن أن تتوفر لدى جميع الدول ، لذلك نجد دول لديها وفرة في منتجات التربة الخصية في نفس الوقت تكون تلك المنتجات نادرة في دول أخرى ، فتتم عملتي الشراء والبيع أي أن الندرة الناتجة عن التفاوت في التربة الخصبة ، كانت سببا في قيام التجارة الخارجية (**عبد السلام ، 2007 ، ص ص 28–29**).

ولهذا يختلف التخصص الدولي من دولة إلى أخرى وفقا لاختلافهما في الموارد الطبيعية ، وبالتالي يتم التبادل والتجارة الخارجية على هذا التخصص (**الصرن ، 2000 ، ص 39**).

2. الاختلاف في الموارد البشرية:

هناك اختلاف شاسع في حجم الموارد البشرية المتوفرة في كل دولة ، حيث أن الدول النامية تعاني من زيادة في عنصر الموارد البشرية في سوق العمل ، في حين تعاني الدول المتقدمة من نقص في لموارد البشرية ، حيث أن هذا الاختلاف يؤثر على نوعية التخصص في كل دولة من دول العالم .

إن ندرة الموارد البشرية بتلك الدول أدت إلى ارتفاع أجور العمال ، وزيادة الحاجة إلى استقطاب قوى بشرية من دول أخرى ، ومنه ينتقل العنصر البشري من حيث غزارته و الأجر المنخفض إلى حيث الندرة و الأجر المرتفع ، وهذا ما يعرف بالهجرة الدولية.

ويمكن أن تتعدى مسألة ندرة العنصر البشري إلى ندرة العنصر البشري الماهر والقادر على الابتكار فهناك صناعات وأنشطة تحتاج إلى مهارات قد لا تتوفر في الدول الكائن بها المصنع ، ومن هنا تظهر الحاجة إلى استقطاب عناصر بشرية ماهرة من دول الأخرى (**عبد السلام ، 2007 ، ص31**).

ويمكن لبعض الدول ذات العناصر البشرية الوفيرة أن تتخصص في الصناعات كثيفة ألعمالة مثل النسيج أو الصناعات الزراعية.أما بالنسبة للدول التي تعاني نقص في عرض الموارد البشرية ، فقد تتخصص في الصناعات كثيفة رأس المال كصناعة الآلات ، السفن ،إلكترونيات ، صناعة غزو الفضاء (**عبد السلام ، 2007 ، ص31**).

3. .اختلاف في حجم رؤوس الأموال :

إن من أهم أسباب التفاوت في الإنتاج هي وفرة أو ندرة رؤوس الأموال فبعض الدول تتوفر على رصيد كبير من رأس المال مثل الدول المتقدمة ، وهو ما يساعدها على القيام بالتحسينات صناعية كبيرة ومناسبة لظروف وطبيعة الدولة. والتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال وتصدير الفائض من الأموال للخارج للاستفادة منه في إقامة المشاريع ، في حين نجد دولا أخرى تعاني ندرة نسبية من رأس المال ، الأمر الذي يعيق عملية التنمية والتقدم الصناعي لأنه يحتاج إلى رأس مال كبير ، لذلك تلجأ هذه الدول إلى سبل عدة للاستقدام رؤوس الأموال ، حيث يمكن أن تنتقل رؤوس الأموال هذه في شكل قروض لإقامة المشروعات ، أو في شكل استثمارات مباشرة مثل الذي تقوم به الشركات متعددة ألجنسيات أو في شكل استثمارات غير مباشرة مثل الاستثمارات في البورصة من طرف المستثمر الأجنبي (**عبد السلام ، 2007 ، ص32**).

وهذا ما يعرف في التجارة بالحركات الدولية لرؤوس الأموال ، ولكن هناك مشكلة يمكن أن تظهر من هذه الحركة،وهي تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة المقرضة والتي تتحكم في سياساتها وأسواقها.

4. اختلاف في مستويات الأسعار:

لو طبقنا قوانين العرض والطلب على المستوى الدولي ، لوجدنا أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض في المقابل يبحث المنتج على أعلا الأسعار ، فمثلا حين تكون السلعة متوفرة في دولة ما سوف يكون بالطبع سعرها منخفضا وبالمقابل تكن نادرة في دولة أخرى ويكون سعرها مرتفعا ، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع ، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تضحية ، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى من لو أنه اقتصر على السوق المحلية .

ومن خلال النقاط السابقة نجد أن تفاوت الدول في وفرة وندرة عناصر الإنتاج ألمختلفة أمر لابد منه وعلى أساسه تتباين تكاليف الإنتاج والأسعار وبالتالي فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المختلفة المنتجة محليا والمستوردة من الخارج (**عبد السلام ، 2007، ص32**).

5. تكاليف النقل:

إن تكاليف النقل تؤثر وبشكل كبير على مدى اتساع سوق هذه السلعة ، حيث أنها من تكاليف إنتاج السلعة أي من سعر السلعة ، حيث أن الدولة التي تستطيع أن تقيم مصانعها بقرب من الشواطئ والمرافئ ، تستطيع أن توسع نطاق تصريف منتجاتها ، في حين أن الدولة الأخرى والتي مصانعها بعيدة عن مناطق التصريف يصعب تصريف هذه المنتجات.

إن المنتجين يحاولون التخصص والتوجه إلى المنتجات التي يسهل نقلها إلى الأسواق ، ومن هذا المنطلق نجد أن تكاليف النقل تؤثر على القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة في التخصص حين قيام التخصص بين دول العالم المختلفة ، بحيث تتخصص بعض دول في إنتاج سلعة معينة ، إلا أن ارتفاع تكاليف نقل هذه السلعة قد يفقدها ميزة التخصص هذه (**الصرن ، 2000 ، ص 41**).

المطلب الثاني : جغرافيا المبادلات الدولية

عرفت التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا ، فبالمقارنة مع الانتاج العالمي نجد بانها تسارعت بأكثر من مرتين فعلي سبيل المثال النمو السنوي للصادرات مابين 1970 و 2001 ارتفع ب5,1 % في حين أن الانتاج ارتفع ب 2,9 %[2] (الشكل1.2).خلال هذه الفترة التي اتسمت بسيطرة الثلاثية ، الو م أ ، الاتحاد الاوربي (المجموعة الاقتصادية الاوربية) و اليابان ، وفي 2002 بلغت نسبة الصادرات الو م أ من الصادرات العالمية 10,7، ألمانيا ، 9,5 ، و اليابان 6,5 ، و السمة الغالبة للتجارة الدولية أنها تتم داخل المنطقة أو الإقليم الأقرب ، فمثلا ثلثي تجارة وربا الغربية أكبر متعامل هي داخل المنطقة ، أسيا ثاني أكبر تاجر حوالي النصف ، وأمريكيا بنحو 40 %[3] . لكن ملاحظ اليوم هو نوع من إعادة توزيع خارطة المبادلات الدولية بظهور العملاق الصيني والهند و الدول الصناعية الجديدة ، الجيل الأول (كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونغ كونغ وسنغافورا) والجيل الثاني (تايلاند ، ماليزيا ، اندنيسيا و الفلبين) . كما ذكرنا سابقا فإن نمو التجارة الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرون حدث في البلدان المتطورة و النامية على حد سواء ، فقد نما حجم التجارة الخارجية للبلدان النامية في العقد الاخير بمعدلات أسرع من معدلات نمو التجارة الخارجية للبلدان النامية خلال التسعينات وفي فترة 2000– 2004 أكثر من 9 % مقارنة بمتوسط نمو مجمل التجارة الدولية خلال الفترة نفسها و الذي بلغ 7% ، في حين بلغ هذا المؤشر المؤشر في البلدان المتطورة 6,3% . أما السمة الأخرى فتتمثل في أن نموها يفرق نمو الانتاج الدولي . وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي (**الحمش ، 2011، ص ص، 208- 220**)

الشكل 2-1 : ديناميكية التجارة الدولية و الانتاج خلال الفترة 1950-2009 (التغير السنوي (%)

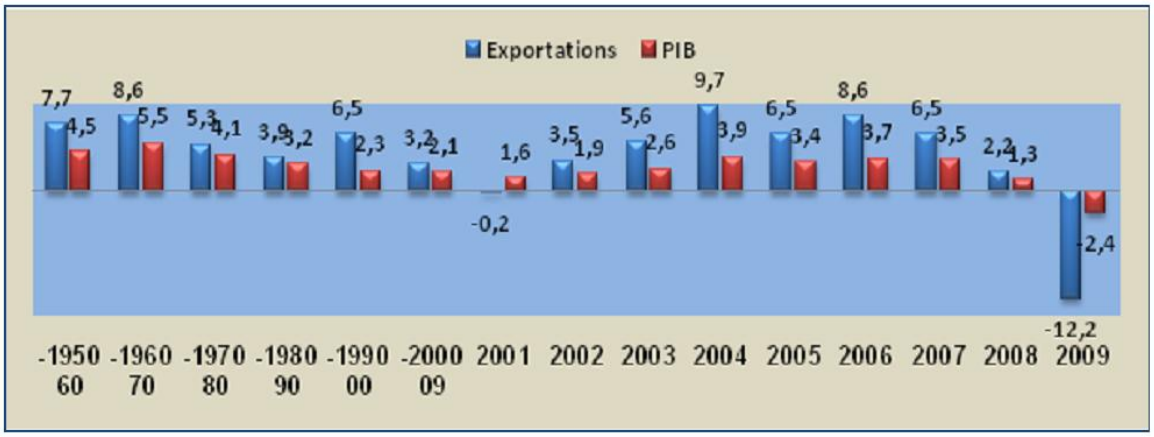

المصدر: منظمة التجارة العالمية. www.wto.org

يختلف تطور التجارة الخارجية بالحجم أو بالقيمة الاسمية من منطقة إلى أخرى بسبب حركة (ديناميكية) النمو الذاتي لكل منطقة ولكن أيضا بسبب الصرف و التدفقات الرأسمالية . ويمكن ملاحظة اتجاهين عامين مسيطرين : نمو للمبادلات الدولية أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام العالمي ، أما الثانية فتتميز في البروز و المتميز لتجارة الخدمات ، وإذا كانت الأولى لا تمثل ظاهرة جديدة فالثانية ميزت السنوات الحديثة

تطور القطاع الثالث (La Tertiarisation) للدول الصناعية جعل هذه الاخيرة تفضل تبادل الخدمات المرتبطة بصادرات وواردات السلع (نقل ، خدمات التمويل و التأمين ...) ما جعل قطاع الخدمات يمثل حوالي 20% من حجم التجارة الدولية وقد نمت بمعدل 86,4% مابين 2000 و 2007 **(الحمش ، 2011، ص ص، 208- 220)**

أولا : هيكل التجارة البينية للشمال و الجنوب

عرفت التجارة الدولية لدول الجنوب تطورا ملحوظا لكن على عكس دول الشمال ، ففي الأولى اتجهت نحو الشمال في حين اتجهت في الثانية نحو التجارة البينية مابين دول منطقة الشمال ، فالملاحظ من الجدول وبالنسبة لأوربا التجارة داخل المنطقة ارتفعت من 60,2% في 1990 إلى 73,9% في 2005 , وانخفضت إلى 72,2% في 2009 ونسجل في سنة 2005 نسبة 50,3% و 51,6% على التوالي كل من أمريكا الشمالية و أسيا ، أما باقي المناطق فالتجارة داخل المنطقة بقية ضعيفة نسبيا : 17,4% بالنسبة لأمريكا الجنوبية ، 10,6% بالنسبة للشرق الاوسط 9,4% في أفريقيا و هذا سنة 2005 .

لكن الملاحظة في سنة 2009 ورغم الأزمة العالمية فقد ارتفعت إلى 26,1% و 15,5% و 11,7% على التوالي (أنظر جدول الموالي رقم 2-1)

أما جنوب – جنوب فطابعها العام أنها تتسم بالضعف رغم عمليات الانفتاح التجاري وكذا اتفاقيات التعاون جنوب – جنوب ، في حين التجارة شمال – شمال وخصوصا مابين الثلاثي الكبير La Triade حسب تسمية K . Ohmae بقيت على العموم أكثر من الثلثين 70,7 % في 1973 و 71,9% في 1993 لتتراجع إلى 62,8% في 2005.(K, OHMAE , 1985,Free Presse2002)

الجدول رقم 2-1 : السلع داخل كل منطقة ومابين المناطق خلال 2009

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
	القيمة (مليار دولار)							
(8)	2026	437	5105	311	391	510	3197	12178
(1)	769	128	292	9	28	49	324	1602
(2)	115	120	90	6	13	11	96	459
(3)	366	75	3620	147	162	154	426	5016
(4)	23	5	239	87	7	14	63	452
(5)	66	9	149	1	45	12	85	384
(6)	60	5	76	4	34	107	357	690
(7)	627	95	641	57	102	163	1846	3575
	النسبة المئوية من حجم المبادلات لكل منطقة.							
(8)	16.6	3.6	41.9	2.6	3.2	4.2	26.3	100.0
(1)	48.0	8.0	18.2	0.6	1.8	3.1	20.2	100.0
(2)	25.0	26.1	19.6	1.3	2.8	2.5	20.8	100.0
(3)	7.3	1.5	72.2	2.9	3.2	3.1	8.5	100.0
(4)	5.2	1.1	52.9	19.2	1.6	3.2	13.9	100.0
(5)	17.1	2.4	38.8	0.3	11.7	3.0	22.2	100.0
(6)	8.7	0.7	11.0	0.5	4.9	15.5	51.8	100.0
(7)	17.5	2.7	17.9	1.6	2.8	4.6	51.6	100.0
	النسبة المئوية من حجم المبادلات العالمية							
(8)	16.6	3.6	41.9	2.6	3.2	4.2	26.3	100.0
(1)	6.3	1.1	2.4	0.1	0.2	0.4	2.7	13.2
(2)	0.9	1.0	0.7	0.0	0.1	0.1	0.8	3.8
(3)	3.0	0.6	29.7	1.2	1.3	1.3	3.5	41.2
(4)	0.2	0.0	2.0	0.7	0.1	0.1	0.5	3.7
(5)	0.5	0.1	1.2	0.0	0.4	0.1	0.7	3.2
(6)	0.5	0.0	0.6	0.0	0.3	0.9	2.9	5.7
(7)	5.2	0.8	5.3	0.5	0.8	1.3	15.2	29.4
	(1) أمريكا الشمالية (2) أمريكا الجنوبية والوسطى (3) أوربا (4) منظمة الدول المستقلة "CEI"				(5) إفريقيا (6) الشرق الأوسط (7) آسيا (8) العالم			

المصدر: OMC (2010), Statistique du Commerce Internationale.

تبلغ حصة البلدان المتطورة قرابة 16-63% من واردات السلع العالمية . من بينها حوالي 75% تتحقق بين البلدان المتطورة نفسيا . وبدورها تصدر البلدان النامية إلى البلدان الصناعية المتطورة حوالي 75% من صادراتها ، ويتحقق حوالي 20% من الصادرات في ما بين البلدان النامية نفسها ، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الصادرات البينية داخل التجمعات التكاملية ظلت تتزايد باستمرار خلال الفترة بين عامي 1980 و 2005 ، و السمة المميزة للتجارة البينية داخل هذه التجمعات التكاملية – الاتحاد الأوربي ، نافيا أسيان – تتمثل في أن هذه التجارة تتطور بنجاح بالدرجة الأولى لكون اقتصاديات بلدانها تتسم بطابع متماثل ومكمل لبعضه البعض ز أما بالنسبة للبلدان النامية و المتوسطة التطور فإن تطور التجارة البينية يجري في إطار البحث عن أسواق لتصريف المنتجات المحلية التي تواجه صعوبات في أسواق البلدان المتطورة .

(L.ABDELMALKI,2007 ,pp 33, 34)

وتجدر الإشارة إلى الدور المتزايد للشركات العابرة للقوميات في البنية الإنتاجية و التجارية لهذه البلدان ، بحيث تملك شبكات الإنتاجية و تسويقية متشعبة في مختلف دول العالم . ونتيجة لذلك فإن البلد الذي يقع فيه فرع الشركة العابرة للقوميات لا يجني الفائدة الموجودة من نشاطه ، لأن حصيلة النشاط الإنتاجي و

التسويقي تذهب إلى خارج الحدود الاقتصاد الوطني ، وتبقى أمرا افتراضيا بالنسبة للبلد العاملة فيه .
(L.ABDELMALKI,2007 ,pp 33, 34)

ملاحظتين وجب التطرق لهما تتعلق **الأولى** بالنمو المتزايد لأربا على حساب أمريكا و **الثانية** تتعلق بقوة أسيا في هذا المجال ، ففي الأولى بسبب تشكيل الإتحاد الأوربي وإنشاء سوق داخلية كبيرة ، وبلغة الأرقام أوربا لوحدها تضمن 43,2% من المبادلات العالمية في 2005 بمقابل 31,4% في 1948 ، اما في أمريكا فالتدهور كان واضحا فبعدما كانت تحقق أكثر من ربع الصادرات العالمية في 1948 انتقلت إلى 12,6% في 2005 . أما فيما يخص أسيا المحيطية – ماعدا اليابان ، أستراليا ونيوزيلندا فلا توجد منطقة حققت كالذي حققته من حيث النمو . ما بين 2000 و 2005 حققت نموا يعادل 6,2 في فترة لم تتجاوز فيه أمريكا 2,2 % وأوربا 1,6% ، وهذا لعدة أسباب منها معدلات مرتفعة للادخار و الاستثمار ، يد عاملة مؤهلة ، مختصة بتكاليف منخفضة ، وهياكل قاعدية جد متطورة وسياسة اقتصاد كلي وجزئي متجهة نحو السوق .(**النجار ، 2010، ص 188**)

في الجدول 01 يوضح حجم التبادل التجاري البيني الذي يتجاوز 50% من كل من أمريكا الشمالية و أوربا و أسيا ، حيث تميزت الدول النامية بانفتاح تجاري بطيء ، وبهيكل يتحه إلى التبادل مع الدول المتطورة ومرتكزة أساسا على المواد الأولية سواء الاستراتيجية أو الفلاحية ، أما بالنسبة لنجاح الرأسمالية في البلدان المصنعة حديثا (المعجزة الأسيوية) فله ما يبرره . لهذا اعتبرت التنمية الاقتصادية الرأسمالية الموجهة نحو التصدير ناجحة في هذا البلدان . فيما يخص العلاقات الاقتصادية الدولية شمال – جنوب فالملاحظ أن الجهود التبدل لا لتحقيق حرية التجارة على مستوى العالم ، بل تحريرها فقط فيما بين الدول المتقدمة ، بينما ترسم السياسات من أجل وضع عراقيل أمام صادرات هذه الدول . و النتيجة وضع عراقيل أمام صادرات هذه الدول ، إلى منح حوافز لصادرات الدول المتقدمة ، إلى اتخاذ سياسات التعاون الاقتصادي وغيرها ...وليس أدل على ذلك أن أحد الأسباب الرئيسية للمديونية هو زيادة السيولة الدولية .(**دياب ، 2010، ص ص 79،80**)

ثانيا : أفاق التجارة الدولية .

من وجهة نظر الخبراء فان مستقبل التجارة الدولية يرتبط بالإجابات المحتملة للتحديين التاليين : يتعلق الأول بمستقبل المفاوضات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة ، وخصوصا تلك الإشكالات المطروحة في دورة الدوحة ، أما الثانية فيعالج النمو المتزايد للتحرير التجاري الأحادي الجانب (L' uni la tératisme) و الاتفاقيات الثنائية وضرورة تفعل المشاركة الجماعية ، ويشير استمرار التطلع إلى تحرير التجارة الاقليمية إلى **أمرين** : **الأول** هو أن أغلب المحاولات لم تبلغ الحد الذي يدفع للانتقال إلى مراحل متقدمة ، وهو تعبير منطقي عن فشل تلك المحاولات . **الثاني** انه رغم ذلك فغنه قيام تجمعات قائمة بإعادة محاولة التحرير ، وقيام أخرى بالدخول في معسكر التحرير بعد أن كانت تكتفي بتعاون تجاري محدود ، وظهور تجمعات جديدة بعضها يتجاوز الدول النامية إلى الجمع بينها وبين دول متقدمة ويتجاوز الاقليم الجغرافية المحددة إلى مساحات تشمل عددا من القارات في أن واحد ، كل هذا يشير إلى أن جيل التسعينيات للترتيبات الإقليمية يختلف في اسسه و أهدافه عن جيل الستينيات ويمثل إقليمية من نوع جديد . من ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد اتجاه كثير من الدول إلى تكوين تكتلات اقتصادية ، كلما سمح لها موقعها الجغرافي أو الإقليمي ، حيث تزايدت القناعة بأنه من الصعوبة قيام البلد الواحد بمفرده بتحقيق نمو متزايد ومتناسق وتحقيق تطور اجتماعي متسارع ومتوازن . (**الإمام ، 2004، ص 570**)

المطلب الثالث : الجغرافيا و التجارة الدولية

تعتبر النماذج التقليدية في التجارة الدولية كمجموعة عناصر إنتاج ، تكاليف الإنتاج لا تؤثر في بنية المبادلات ، وفرضية غلة الانتاج الحجم الثابتة لتبيان أن حجم البلد لا يؤثر على التخصص ، نموذج الاغراق المتبادل حتى وإن أدخل تكاليف النقل فهو ذو بعد جغرافي محدود ، إذ يعتبر أن المؤسسات وليست الجغرافيا من يعرف البلد ، على العكس من ذلك نجد نموذج المنافسة الاحتكارية الذي يعتبر أن حجم ووضعية البلد يؤثران على العلاقات التجارية ، من منطلق حدس الاقتصادي Bertil Ohin القائل : أن نظريات التجارة الدولية لايمكن فهمها خارج علاقاتها مع النظرية العامة للتوطين (Localisation) .

اقترح الاقتصادي P . Krugman عدة نماذج لتحقيق هذا الحدس ، إذ توجد علاقتين نظريتين تم استنتاجهما من نموذج المنافسة الاحتكارية لتحقيق العلاقة بين كل من حجم البلد و المسافة من جهة والتجارة من جهة أخرى : دالة الطلب و التي ترتبط مباشرة بنماذج الجاذبية ، " The Gravity Model" ، وتأشيرة السوق المحلي " Home Market Effecl " .(CROZET, 2009 , pp, 513-534)

من الأولى نستنتج أن الصادرات من بلد " أ " نحو البلد " **ب** " تتزايد تبعا لحجم البلد المصدر ، بمعنى عدد المنتجين ، وحجم البلد المستورد ، بمعنى تبعا لأهمية الطلب الاجمالي للمستهلكين . وتتناقص تبعا للمسافة التي تربط بين البلدين . نشير أنه جرت تحسينات انموذج الجاذبية منها أنه لا يتم استعمال متغيرة الناتج الداخلي الخام وإنما مقياس لقدرة الإنتاج للمصدرين وطلب المستوردين . (CROZET, 2009 , pp, 513-534) أما فيما يتعلق بتأثير السوق المحلية ، فيمكن القول أنه ، وبوجود تكاليف النقل ، فإن المنشآت تقوم بإنتاج سلة من السلع المتمايزة و التي لها ميزة تنافسية ثم تقوم ببيعها في سوقها الخاص ، فالمنشات التي تستقر ببلدان كبيرة تكون لها قدرة على الوصول إلى أكبر عدد من المستهلكين ، وبالتالي الاستفادة من اقتصاديات الحجم . من جهة أخرى وجود قطاع ينتج بغلة حجم متزايدة ومجموعة من السلع المتنوعة ، لظهور تأثير السوق المحلية يستلزم توفير شرطين ، حسب P. Krugman أولا لا بد من وجود تكاليف نقل ، وثانيا لابد أن نستطيع حركية التخصيص مواكبة هذا الظهور . (CROZET, 2009 , pp, 513-534) في عام 1987 وجد E . Helpman انه لا توجد علاقة بين حجم الدولة وحجم التجارة ، وأنه عندما تقترب أحجام الدول من التعادل يزداد حجم التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . إلا أن دراسة كلا من " Hunmers & Levinsohn" عام 1995 وصلت إلى وجود علاقة بين حجم الدولة وحجم التجارة ، وهذا ما يتعارض مع ما سبق ذكره . فعلى الرغم مما أثبتته النظرية الحديثة من أن إعادة توزيع درجة وفرة عناصر الإنتاج بما يزيد من الفروق بين نسبة العمل إلى رأس المال في كل دولة تقلل من نصيب التجارة ضمن نفس الصناعة في إجمالي حجم التجارة الدولية ، إذ توصلا إلى أن نصيب تلك التجارة يرتبط أساسا بالعلاقة الثنائية ما بين الدول ، وأنه قد تكون المسافة أحد العوامل المؤثرة في التجارة الدولية . (**الصرن ، 2001، ص 236**)

المبحث الثاني :النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم التي ظهرت تزامنا مع بداية الثورة الصناعية ،ما يجعل نظرية النمو الاقتصادي من الظواهر الحديثة نسبيا ، هذا و قد يعتبرها البعض من المفكرين أنها تزامنت مع الحرب العالمية ألثانية حيث كانت تسعى الدول المتقدمة لتقاسم العديد من ثروات العالم بينها لضمان العيش الحسن لمواطنيها و محاولة دعم اقتصادياتها لتصبح أكثر تنافسية ، كما أن هناك عدة تعريفات للنمو الاقتصادي،و على العموم يمكن تعريفه بأنه : "الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ،غير أن هناك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو يعبر عن الزيادة الكمية لكل من الدخل القومي و الناتج القومي (**مصطفى و أحمد ،1999 ،ص 39**) .

المطلب الأول : جغرافيا النمو الاقتصادي

تظهر الخريطة الموضحة أدناه التوزيع العالمي لـ **GDP** على كل كيلومتر مربع،و بشكل مدهش يظهر لنا أن أغنى المناطق في العالم(ذات **GDP** مرتفع)–كما هو موضح بالألوان الداكنة في هذه الخريطة–غالبا ما تقع بعيدا عن خط الاستواء (أي تقع في أو بالقرب من المناطق المعتدلة أو الباردة)و بالقرب من الممرات الملاحية الطبيعية على طول السواحل و الأنهار حيث يسهل تدفق التجارة بشكل طبيعي،و في بيئات صحية بعيدا عن الأمراض المعدية.نعم أعلم أنك اندهشت من هذه الحقيقة ، فهناك نمط مميز لتوزيع **GDP** العالمي على أساس عوامل المناخ القرب من مصادر المياه،و بيئة المرض من الواضح أنها عبارة عن خصائص تمثل "الجغرافيا Geography" الطبيعية (**حواس و زرواط ،2018، ص 321**) .

يقدم التاريخ لنا أيضا درسا مهما جدا ،لا يوجد شيء أعظم في تاريخ البشرية يقارن بالأثر الذي أحدثته الثورة الصناعية في الظروف المعيشية لسكان العالم. فبعد التحول الكبير الذي عرفته أنماط و عمليات الإنتاج نتيجة هذه الثورة عرف العالم منذ ذلك الوقت نموا مستداما لـ **GDP** إلى يومنا هذا.فلا أحد يشك الآن أنه خلال السنوات 250 الماضية أحدثت الثورة الصناعية تغيرا جذريا في النظام العالمي بشكل متميز حيث بدأ الاقتصاد العالمي يشهد عصرا جديدا سماه Kuznets (1966)"النمو الاقتصادي الحديث".و لأن الثورة الصناعية و النمو الاقتصادي انتشرا بشكل غير متساو عبر أنحاء العالم يلاحظ أن هذا العصر الحديث من تاريخ البشرية شهد أيضا ظهور التفاوت العالمي في مستويات المعيشة بشكل لم يسبق له مثيل.ففي القرنين الثامن عشر و التاسع عشر اقتصر النمو الاقتصادي إلى حد كبير على عدد

قليل من البلدان (التي تقع في نطاق المناطق المعتدلة)،لكن و بشكل تدريجي انتشر النمو الاقتصادي الحديث من أصولها في بريطانيا العظمى إلى أوروبا الغربية (على أساس القرب الجغرافي)و تدريجيا إلى مناطق الاستيطان عبر المهاجرين الأوروبيين.و مع ذلك انتشار هذه التحسينات الدراماتيكية لمستويات المعيشة التي أخذت مكانها في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة منذ الثورة الصناعية إلى الأجزاء الأخرى من العالم كان متفاوتا للغاية ،و نتيجة لهذه الفترة الطويلة من النمو غير المتكافئ،أصبح نمط الدخل للفرد مختلفا بشكل واسع بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم(**حواس و زرواط،2018،ص 321**) .

هل هذا النمط المميز لتقسيم الثروة-بدلالة الخصائص الجغرافية-هو محض صدفة ؟ و لماذا حدث الإقلاع الاقتصادي في بعض المناطق الجغرافية بالذات و ليس في أماكن أخرى ؟ هذه الخريطة توثق حقيقة أهمية الجغرافيا كعامل ضروري للتنمية الاقتصادية (**حواس و زرواط،2018،ص 322**) .

الشكل 2-2 :خريطة توزيع GDP العالمي

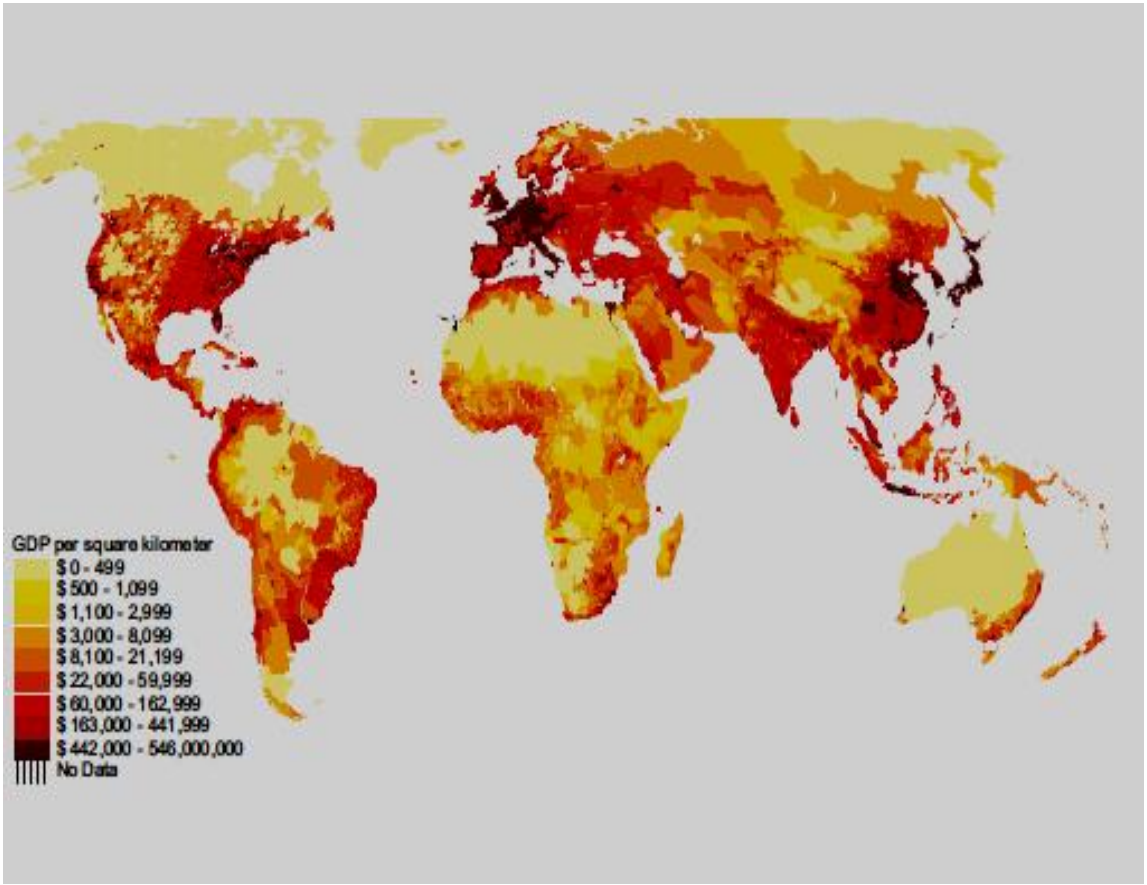

Source : Mateer and Coppock. (2014).

فتم اقتراح العديد من النسخ الفكرية لإظهار أهمية الاختلافات ألجغرافية المناخية و البيئية في التنمية الاقتصادية عبر البلدان.تعود أقدم تلك النسخ إلى أعمال Machiavelli(1519) و Montesquieu (1748)التي ترى أن للمناخ تأثير مباشر على الدخل من خلال تأثيره على الجهد البشري.و في كتابه "ثروة الأمم"قدم Smith أمثلة حول إفريقيا غير الساحلية و بلدان آسيا الداخلية على أنها مناطق محرومة جغرافيا،حيث أدى نقص إمكانية الوصول الطبيعي للأسواق إلى بطء النمو.و قد أكد كل من Marshall (1910)و Toynbee (1934)على أهمية المناخ في التأثير على الجهد و الإنتاجية.كما شدد Myrdal (1968)–الرائد في مجال اقتصاديات التنمية و الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد–على قوة التأثيرات الجغرافية على الإنتاجية الزراعية و صحة العمال.مؤرخون مثل McNeill (1963)وBraudel (1972)و مؤخرا Crosby (1986)أدرجوا جغرافيا و مناخ أوروبا في جوهر تفسيرهم لأسبقية أوروبا في توليد نمو اقتصادي مستدام و تحقيق تنمية اقتصادية مزدهرة مقارنة بباقي القارات الأخرى.أما عالم الأحياء التطوري Jared Diamond في كتابه"البنادق،الجراثيم و الصلب(1997)فقد ساهم مؤخرا في إحياء الاهتمام بدور الجغرافيا في التنمية من خلال شرح الهيمنة الأوروبية نتيجة لمزايا المحور الجغرافي الشرقي–الغربي لأوراسيا في نشر التقنيات الزراعية،بالنظر إلى أن الانتشار التكنولوجي يعمل بشكل كبير و على نحو أكثر فعالية داخل المناطق البيئية ذات خط عرض مشترك،و ليس في اتجاه الشمال و الجنوب مثل محور أمريكا و إفريقيا الذي يعبر المناطق البيئية.و من بين اقتصادي التنمية،كان لـ Jeffrey Sachs دور رئيسي في هذا الانتعاش منذ أواخر التسعينات من خلال التأكيد على دور المزايا و العيوب الجغرافية في تفسير أنماط النمو على المدى الطويل،و الاختلافات الحالية بين البلدان بدلالة الدخل(**حواس و زرواط،2018،ص ص 322،323**).

ليس هناك أدنى شك في وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية و الموقع الجغرافي و الخصائص المناخية.لننظر في الحقائق التالية:يعيش سوى3.1 %من إجمالي السكان في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع في"المناطق المدارية الاستوائية Tropical Regions"،في حين 76.6 %من مجموع السكان في مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض يعيشون في المناطق المدارية.[1]فهونغ كونغ و سنغافورة هما مثالين واقعيين لبلدين استوائيين غنيين،كما يمكن توسيع عينة البلدان الغنية الاستوائية لتشمل 4 بلدان نفطية غنية(بروناي ، غينيا الاستوائية ، عمان ، ترينيداد و توباغو)،بالإضافة إلى ماكاو و بورتوريكو(**حواس و زرواط 2018،ص 323**).

كما أن هناك في المقابل بلدان كثيرة على الرغم من أنها غير استوائية إلا أنها فقيرة (ذات الدخل المنخفض) مثل بنغلاديش،ليستو و نيبال. هناك طريقتين إضافيتين يمكن من خلالهما التعبير عن العلاقة بين الجغرافيا و مستوى التنمية:

الأولى : من خلال العلاقة الموجبة و القوية بين نصيب الفرد منGDPو"خط العرض Latitude"(أو المسافة عن خط الاستواء)فكلما ابتعدنا عن خط الاستواء كلما يميل نصيب الفرد من GDP إلى الارتفاع.

ألثانية : جميع المناطق ذات الدخل المرتفع أو ذات أعلى دخل متوسط في أمريكا اللاتينية،أوروبا الغربية،شمال شرق آسيا،المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية و أوقانوسيا–هي بعيدة عن المدار الاستوائي.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان الترابط القوي بين الجغرافيا نصيب الفرد من الدخل يكشف مزايا أو عيوب الجغرافيا في تفسير الفروق الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل عبر البلدان.وان كان الأمر كذلك ،فما هي القنوات التي تؤثر من خلالها الجغرافيا على التنمية؟ما أصبح الآن يعرف بفرضية الجغرافيا geography hypothesis تؤكد أن الفروق الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل بين البلدان الواقعة في المناطق الاستوائية و المناطق المعتدلة يعزى لحد كبير إلى المزايا و العيوب الجغرافية لتلك المناطق و إلى وجود آثار مباشرة و قوية من الجغرافيا إلى التنمية بدلا من وجود أسباب أخرى(**حواس و زرواط،2018،ص 323**).

المطلب الثاني:المحددات المباشرة

يعتبر الاستثمار كأحد العوامل الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي المحددة في نماذج النمو الاقتصادي النيوكلاسيكي والداخلي على حد سواء ، ومع ذلك في الإطار النيوكلاسيكي يمارس الاستثمار تأثيرا في الفترة الانتقالية في حين ترى نماذج النمو الداخلي أن لديه تأثيرات أكثر ديمومة ، وقد أتت الأهمية المتعلقة بالاستثمار من قبل هذه النظريات إلى وجود عدد هائل من الدراسات التجريبية التي تبحث في العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ومع ذلك هذه النتائج ليست قاطعة ويعتبر رأس المال المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في العديد من نماذج النمو الداخلي فضلا عن كونه أحد التوسعات لنموذج النيوكلاسيك .

و يشير مصطلح "رأس المال البشري " إلى اكتساب العمال للمهارات والمعرفة الفنية عن طريق التعليم والتدريب فقد قامت غالبية العظمى من الدراسات بقياس نوعية رأس المال البشري باستخدام "تقر يبات proxy" المتعلقة بالتعليم على سبيل ألمثال (معدلات الالتحاق بالمدارس ، اختبارات المؤهلات الرياضية والعلمية ...الخ). على هذا الأساس وجب العديد من الدراسات دليلا يشير إلى أن القوي العاملة المتعلمة

هي أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.ومع ذلك هناك عدد من الباحثين تشككوا في هذه النتائج وبالتالي على أهمية رأس المال البشري باعتباره محددا كبيرا للنمو الاقتصادي .

الابتكار وأنشطةR&D (نقصد به أنشطة البحث و التطوير Research and development) يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التقدم الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والنمو. هذا راجع إلي زيادة استخدام التكنولوجيا التي تمكن من إدخال عمليات ومنتجات جديدة متفوقة هذا الدور الذي يلعبه الابتكار وأنشطة R&D ثم تأكيده من قبل مختلف نماذج النمو ألداخلي كما تم تأكيد العلاقة بين الابتكار R&D والنمو الاقتصادي أيضا قريبا من قبل العديد من الدراسات .

بالإضافة إلى المحددات المذكورة سابقا هناك محددات أخرى يعمل الاقتصاديون على إدراجها ضمن المحددات التي تساهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الاقتصادي ،و المتمثلة في ما يلي :

1) **التوفر النسبي للموارد الأساسية (Resource Natural)** : تعرف على أنها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الله ، و تتكون من الأرض و ما عليها و ما بداخلها ، فهناك علاقة طرديه بين توفرها و النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى

2) **التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل** : حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء ،و توليد ابتكارات جديدة ، و من ثم الوصول إلى الأحجام المثلى و القدرة على تحسين معدلات النمو الاقتصادي (**عبد الحميد ،2006،ص 471**) .

3) **عمليات التجارة الخارجية** :تعد التجارة الخارجية من بين المحددات الأساسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، هذا و يمكن الفصل بين اعتبارين أساسين في توضيح أهمية عمليات التجارة الخارجية (**الفولي و حشيش ،1998،ص 313**) :

- **الاعتبار الأول**:إن التجارة الحرة و التوجه نحو الأسواق الدولية عامل يدفع معدلات النمو الاقتصادي للتحسن و لذلك تعتبر أغلب النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة بأن حرية التجارة الخارجية تعتبر أحد أهم محددات النمو الاقتصادي.
- **الاعتبار الثاني** :إن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة كفاءة المشروعات الإنتاجية ، حيث تضمن عمليات التجارة الخارجية و الموجهة ضمن سياسة محددة على أساس الموارد و الإمكانيات القطاعية تحسين معدلات الناتج ، كما تسمح بسد العجز الذي يظهر بسبب محدودية مواردها الطبيعية أو

البشرية ،فالتخصص الدولي للإنتاج وفقا للتكاليف النسبية يمنح الفرصة لكل الدول على أن تصل إلى الأحجام المثلى .

4)عوامل بيئية : إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة عند المستويات التي تهدف إليها السياسة الاقتصادية يتطلب وجود بيئة عامة مناسبة تشارك فيها كل المجالات المعنية بمرافقة عملية النمو الاقتصادي ، سواء تعلق الأمر بالجانب ألاجتماعي ألسياسي الثقافي أو غير ذلك ، فتوفير الظروف المشجعة للاستثمار و منح الاقتصاد فرصة للنمو عامل ضروري لا بد أن تشترك فيه كل ميادين الحياة (**ميلود،2020،ص 77**).

المطلب الثالث : المحددات الرئيسية

1) تراكم رأس المال (Capital accumulation):ينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي للادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الناتج و الدخل المستقبلي ،فعند الرجوع إلى مفهوم التراكم الرأسمالي حسب آدم سميث " نجده يفرق بين نوعين من القيمة المضافة التي ينتجها رأس المال ، إذ تتوزع إلى جزأين أحدهما للتراكم و يستفيد منه العمال ، و ثانيهما دخل لصاحب رأس المال (الأرباح أو الريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين أي كل من الرأسماليون و أصحاب الأراضي ، هذا و تتأثر عملية تراكم رأس المال بعاملين أساسين و هما :

- توقعات الأرباح (**profit expectations**).
- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار .

إن ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج و تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار ، لهذا تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار ، و الذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك ،لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لآخر (**حسني و حمود ، 2006،ص 175**) .

2) كمية و نوعية الموارد البشرية (human capital) :يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي ، و يعتمد هذا العنصر على السكان و على نوعية هؤلاء السكان ، فزيادة السكان هي مؤشر لزيادة عرض العمل ، و بالتالي الزيادة في هذا العنصر و الاستثمار فيه لا بد أن يتوازن

3) مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي (آلات و معدات) ، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية (**ميلود،2020،ص 75**).

3) التقدم التكنولوجي و الابتكار : تساهم المعارف العلمية و التقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج ألوطني كما أن الابتكارات تخلق فرصا جديدة للاستثمار ، و تغير طبيعة السلع و الخدمات المتاحة للمجتمع حيث تمنح الفرصة كذلك للدول لدعم تنافسية اقتصادياتها من خلال إنجاز الأعمال بطرق جديدة و مستحدثة ،و لعل تجربة دول جنوب شرق آسيا هي المثال الذي يجسد أهمية هذا العامل بالنسبة لنمو الناتج ، إذ كانت هذه الدول تصنف ضمن الدول النامية إلى أن حاولت التحرر من هذه الصفة و اللحاق بركب الدول المتقدمة ، و الفضل في ذلك راجع إلى اهتمامها البليغ بعنصر التكنولوجيا و الابتكار ضمن عمليات الإنتاج ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن تجربة الفلبين في تطوير الإنتاج هي وجه من أوجه إشراك هذا المحدد لدفع عجلة النمو ألاقتصادي حيث قامت مجموعة من الباحثين تنتمي إلى المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات بزرع حبة أرز مهجنة و المعروفة ب **IR 18** أو الأرز المعجزة **"Mircal rice"** و التي مكنتهم من مضاعفة الإنتاج في أوقات جد قياسية أكثر من ذلك أصبحت الفلبين تعتبر أحد أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال زراعة الأرز و تحسين النوعية (**أيوب و آخرون ،2001،ص 194**) .

لكن مع ذلك يطرح سؤال وجيه على الفور :لماذا استطاعت بعض البلدان مراكمة المزيد من رأس المال المادي ، و استثمرت أكثر في رأس المال البشري و تمكنت من تطوير و تبني التكنولوجيا أكثر من غيرها ؟ إذا كان الاستثمار في رأس المال المادي و البشري و تبني التكنولوجي يمكنهما توليد تحسينات كبيرة في **GDP**،ألن ترغب جميع بلدان العالم القيام بذلك ، فهذه الأسئلة الجوهرية تجعلنا ندرك أن الاختلافات في رأس المال المادي و البشري و التكنولوجيا هي فقط الأسباب المباشرة للازدهار الاقتصادي لأنها تربط المستويات العالية للازدهار مباشرة بالمستويات العالية لمداخلات الإنتاج ، لكن دون تقديم تفسيرات مقنعة حول أسباب تلك المداخلات (**حواس و زرواط ،2018،ص 273**) .

لمعرفة الأسباب التي تجعل بعض البلدان غير قادرة في الاستثمار بكميات مختلفة من رأس المال المادي ، البشري و التكنولوجيا ينبغي علينا أن نحفر أعمق من هذا المستوى و نجعل السببية أكثر تعقيدا في بعض الأحيان ينبغي أن نعرف ما الذي يوجد تحت السطح لفهم الأسباب الحقيقة للظاهرة الملاحظة و التي نشير على أنها الأسباب الرئيسية للازدهار و تعرف على أنها تلك العوامل التي تفسر الاختلافات في الأسباب المباشرة للازدهار(**حواس و زرواط، 2018، ص ص 273**)

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرض إلى دراسة عامة حول التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في العالم رغم تباين آراء و تعريفات الاقتصاديون حول هذين الموضوعين و قد قمنا تقسيم هذه الفصل إلى مبحثين أساسين في هذا الفصل.

ففي المبحث الأول قمنا بدراسة التجارة الدولية مع التركيز على أهم و أبرز أسباب القيام بها و علاقة الجغرافيا بالمبادلات و التجارة الدولية حيث يعود ذلك إلى الظروف المناخية و الاختلاف في الموارد الطبيعية و البشرية و غير ذلك من الأسباب التي ذكرناها سابقا.

أما المبحث الثاني تطرقنا إلى النمو الاقتصادي و علاقته بالجغرافيا كما أشرنا أيضا إلى محددات النمو الاقتصادي و ذلك عن طريق إبراز أهم العوامل المباشرة و الرئيسية للأداء الاقتصادي بحيث يتحدد النمو الاقتصادي بعدة عوامل اقتصادية منها :الموارد الطبيعية و البشرية ،رأس المال و التكنولوجيا .

الفصل الثالث

التأثيرات الجغرافية على النمو و التجارة

تمهيد

حاليا يوجد كم هائل من الأدبيات حول مدى أهمية الجغرافيا في التنمية الاقتصادية. تؤكد فرضية الجغرافيا لـ Sachs وزملائه على تأثير البيئة المباشرة على جودة وإنتاجية الارض فضلا عن هبة راس المال البشري و تقنيات الإنتاج. يثير Sachs وآخرون المناقشات الأخيرة من خلال تقديم حجج ضد الفرضيات المنافسة الأخيرة من خلال تقديم حجج ضد الفرضيات المنافسة حول الارتباط القوي بين مستوى المناطق المناخية والإيكولجية ، فضلا عن جوانب أخرى للموقع الجغرافي.

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز تأثيرات الجغرافيا على النمو الاقتصادي وذالك من خلال مبحثين رئيسيين حيث تطرنا من خلال المبحث الأول الى إيجاد العلاقة بين الجغرافيا والنمو الاقتصادي وذلك من خلال زراعة وموارد الطاقة والمبحث الثاني الذي يبرز العلاقة بين الجغرافية والتجارة الدولية وما تمثله من أنماط وتأثير الجغرافيا على الانفتاحات التجارية.

المبحث الأول : العلاقة بين الجغرافيا و النمو الاقتصادي

إحدى المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التي تلقى الكثير من الاهتمام وهي : الجغرافيا Geography . يتفق العديد من الباحثين على أن تأثير الجغرافيا على نمو الاقتصادي طويل الاجل أبعاد متعددة فالصحة ، النمو السكاني ، الانتاجية الغذائية ، وفرة الموارد وتنقل عوامل الإنتاج كلها خصائص جغرافية تلعب دورا هاما في التأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ملائمة وبالتالي تصنع الجغرافيا عاملا هاما في تحديد التحضير ونمو المدن.

المطلب الأول : انتشار النمو الاقتصادي

الظهور الحقيق للعصر الحديث للنمو الاقتصادي كان مع الثورة الصناعية التي تركزت في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر.في الواقع،يسمى Sachs (2005,p.33) اختراع المحرك البخاري بـ"نقطة التحول الحاسم في التاريخ الحديث"و الذي يغذيه الفحم بشكل كبير.فقد سهل المحرك البخاري تضخيم الإنتاج تحت نظام المصنع،لاسيما في مجال المنسوجات و الصلب.في المقابل،تم استخدام الصلب في إنتاج الآلات و السفن البخارية التي ساهمت في تقليص تكاليف النقل و شجعت التجارة الدولية. و استخدم الوقود الأحفوري أيضا في إنتاج المواد ألكيماوية الأسمدة و المساهمة في تحقيق مكاسب في الإنتاج الزراعي.

و قد لاحظ Sachs(2005,p.42)موجة ثانية من الطفرة التكنولوجية في منتصف القرن التاسع عشر مع تطوير وسائل النقل(مع التوسع في خطوط السكك الحديدية)و الاتصالات(مع التلغراف) التي ساهمت في ربط الأسواق في جميع أنحاء البلدان و تعزيز وفورات الحجم في الإنتاج.كما أدى افتتاح قناة السويس(عام 1869)و قناة بنما(عام 1914)إلى خفض تكاليف النقل.و جاءت الموجة الثالثة من التقدم التكنولوجي في نهاية القرن التاسع عشر مع استخدام الكهرباء و محرك الاحتراق الداخلي و تطبيق الأسمدة النيتروجينية التي عززت زيادة الإنتاجية الزراعية في أوائل القرن العشرين. (**حواس ،2017،ص 94**) .

حافظت هذه الموجات المتلاحقة من التغير التكنولوجي على استدامة النمو الاقتصادي حتى الآن لأكثر من قرنين من الزمن.تصف هذه العملية جيدا كيف واصل رواد التكنولوجيا إحراز تحولات جديدة في الحياة الاقتصادية ،و كيف استمر نصيب الفرد من GDP في الارتفاع لمدة قرنين.

لكن للنمو الاقتصادي بعد مهم آخر:ففي معظم أجزاء العالم،كان النمو الاقتصادي يهدف إلى اللحاق بركب رواد التكنولوجيا.و يمكن تسمية هذا النوع الثاني من النمو بعملية الانتشار لأنه يعني نشر شيء ما من مكان لآخر.فكر في التموجات التي تحدث في بركة الماء عند رمي الحجر التي تتباعد عن مركز ضرب الحجر للماء.إذا مثلنا نقطة تصادم الحجر بالبركة بحدوث النمو التكنولوجي الداخلي،فإن التموجات تدل على انتشار تلك التكنولوجيات و الاقتصادي الحديث أكثر فأكثر في العالم(**حواس ،2017،ص 94**).

كيف يعمل هذا التأثير الانتشاري؟و لماذا بعض الأماكن في العالم كانت قادرة على المتابعة عن كثب مسار رواد التكنولوجيا،في حين أن أجزاء أخرى في العالم على ما يبدو لم تتمكن بعد من الاستفادة من ذلك التقدم المحرز في التكنولوجيات لأكثر من قرنين من الزمن؟و ما الذي أوقف تلك التموجات من الوصول إلى تلك الأماكن؟تعتبر أنماط الانتشار في صميم دراسات النمو الاقتصادي:نعم جزء من دراسة النمو الاقتصادي يتعلق بدارسة رواد التكنولوجيا لكن جزءا لا يقل أهمية—و إن لم يكن الأكثر أهمية—هو الذي يتعلق بدراسة انتشار النمو و ارتفاع نصيب الفرد من GDP من الزعماء إلى بقية البلدان. (**حواس ،2017،ص 95**)

لفهم نمط توزع موجات النمو الحديث على الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية،يجدر بنا معرفة متى استطاع كل اقتصاد في العالم الهروب أولا من الفقر المدقع؟هذا السؤال أشبه ما يكون بسؤال متى وصلت موجات النمو الاقتصادي العالمي لأول مرة في كل اقتصاد وطني.لهذا الغرض نستخدم عتبة نصيب الفرد من GDP البالغة 2000 دولار(مقاسه بأسعار PPP)كمقياس للفقر المدقع (Sachs and Gorden,2013).

أول بلد في التاريخ وصل إلى عتبة 2000 دولار هي بريطانيا العظمى—موطن الثورة الصناعية،و هو مركز ضرب الحجر لبركة المياه–حوالي عام 1820.ثم بدأت الموجات تنتشر من بريطانيا العظمى،و حتى الآن بعد قرنين من الزمن وصلت إلى معظم أجزاء العالم.أوروبا(الأقرب إلى بريطانيا)كانت أول من وصلت إليها تلك الموجات بشكل أسرع:هذا طبيعي...فتماما مثل الموجات التي تكون قوية من بقعة اصطدام الحجر بالماء،كانت بلدان أوروبا الغربية قريبة جغرافيا من بريطانيا العظمى و شكلت ميزة لتنميتها الاقتصادية في القرن التاسع عشر.* فعلى سبيل المثال،بلغت بلدان أوروبا الغربية مستوى 2000 دولار في وقت سابق عن

بلدان أوروبا الشرقية ،كما حققت بلجيكا،فرنسا،و هولندا عتبة 2000 دولار قبل إسبانيا و الدول الإسكندنافيا .و بما أن أوروبا كتلة يابسة مندمجة تسبيا فقد بلغ الانتشار تقريبا القارة بأكملها في القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة لبقية العالم،فمن الواضح أن القصة مختلفة تماما:فقد تعين على تلك الموجات أن تسافر مسافات أطول بكثير،و أن تواجه ظروفا أكثر تعقيدا،و حواجز مثل الملا ريا،الظروف الصحراوية،المناطق غير الساحلية و ما إلى ذلك،مما أدى إلى وقف نمو اللحاق بالركب السريع.أكثر من ذلك،لعبت السياسة دورا محوريا في هذه العملية:فقد أدى غزو أوروبا للمستعمرات في القرن التاسع عشر إلى عرقلة الآفاق الاقتصادية لتلك الأماكن،و في كثير من الأحيان لمدة قرن أو أكثر.و لم تتمكن الحكومات الوطنية من البدء في الاستثمار في التعليم و البنية التحتية الأساسية اللازمة لتوليد نمو اللحاق بالركب إلا بعد الاستقلال السياسي لتلك المستعمرات. **(حواس ،2017،ص 96)**

انتشار هذه التحسينات الدراماتيكية لمستويات المعيشة التي أخذت مكانها في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة منذ الثورة الصناعية إلى الأجزاء الأخرى من العالم كان متفاوتا للغاية.و كنتيجة لهذه الفترة الطويلة من النمو غير المتكافئ،أصبح نمط الدخل للفرد مختلفا بشكل واسع بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم.يبين الشكل 1.3 التوقيت التقريبي للإقلاع نحو تحقيق النمو الاقتصادي الحديث:أول تقدم اقتصادي كبير(يقاس ببلوغ نصيب الفرد من GDP لعتبة 2000 دولار)خارج أوروبا كانت في الأماكن التي استقرت فيها بريطانيا كالولايات المتحدة،كندا و أستراليا.و قد ساعد على هذا التجدر البريطاني العديد من الظروف المواتية لتحقيق نمو اللحاق بالركب في تلك البلدان مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة،موارد الطاقة،خطوط ساحلية مواتية للتبادل و التجارة،روابط قوية مع الصناعة البريطانية،و المعرفة التكنولوجية. حققت هذه البلدان نموا اقتصاديا حديثا بدءا من عام 1860.

المجموعة التالية من البلدان التي بلغت عتبة 2000 دولار بحلول عام 1900 هي الأرجنتين لأوروغواي ،شيلي و اليابان:جميع هذه البلدان مناطق معتدلة تتمتع بظروف مواتية للزراعة.في الواقع،أصبحت اليابان أول اقتصاد آسيوي يحقق نموا مستداما. لاحظ من خلال الخريطة أن بريطانيا العظمى و اليابان لديهما الكثير من أوجه الشبه الجغرافية:فكلاهما جزيرتين خارج الكتلة الأرضية الرئيسية الأوروبية و الآسيوية؛ساعد

الموقع الجغرافي على حمايتهما نسبيا من غزوات البر الرئيسي؛و كلاهما يقعان في منطقة معتدلة ذات غلة زراعية عالية نسبيا؛و لكل منهما بيئة صحية نسبيا خالية من أعباء الأمراض الموجودة في المناطق ألمدارية قد وصل كلاهما إلى درجة مجتمعات حضرية متعلمة،و مستقرة سياسيا إلى حد كبير بحلول القرن التاسع عشر .

(حواس ،2017،ص 96)

الشكل 1.3.السنة(أو السنة المتوقعة)لبلوغ عتبة 200 دولار.

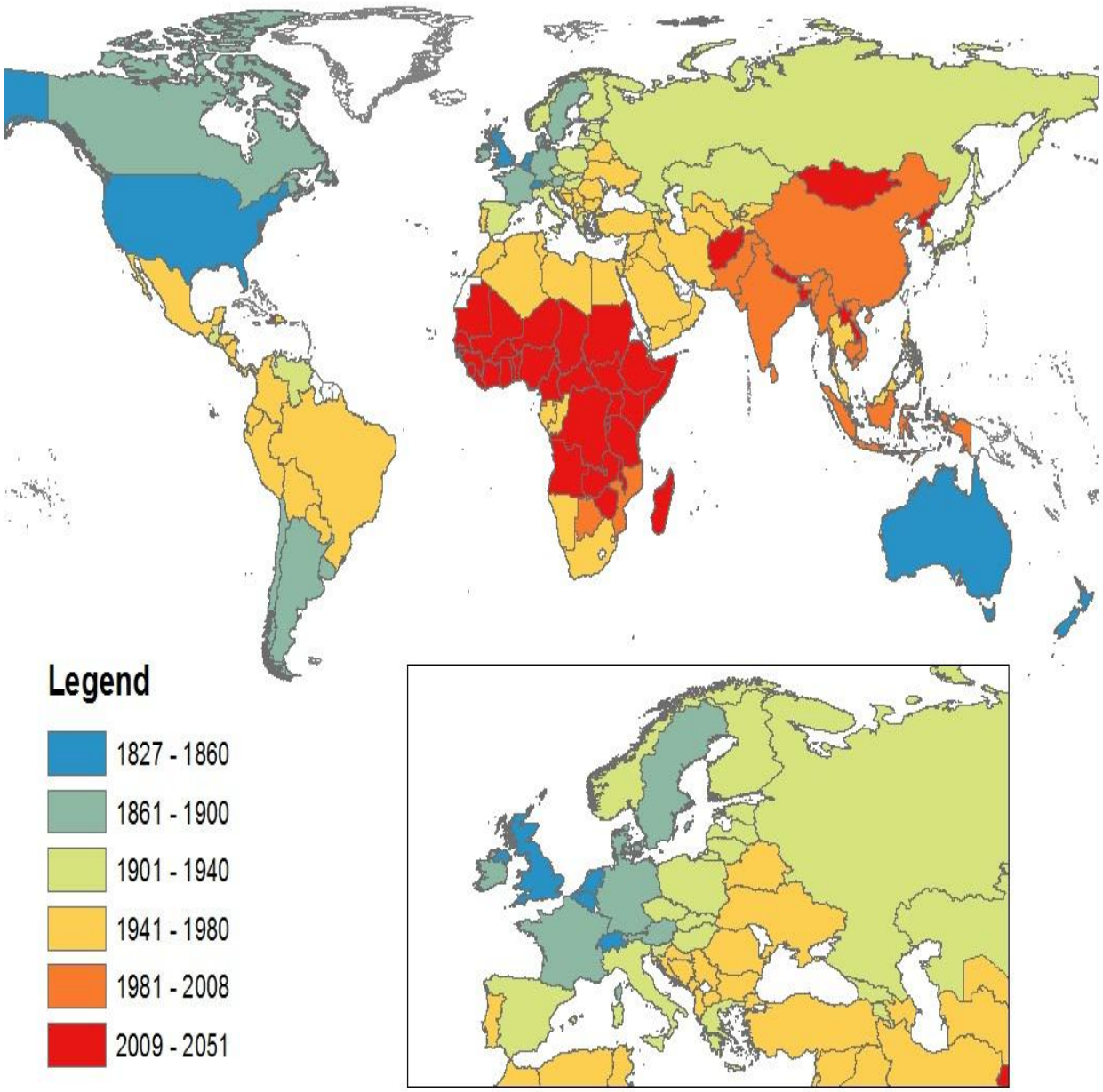

Source: Gorden and Sachs.(2013).

على نقيض ذلك،لم يكن لدى الكثير من أجزاء العالم تلك الثروة الاقتصادية الموجودة في أوروبا الولايات المتحدة،كندا،اليابان،استراليا،و المخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية(الأرجنتين،شيلي و لأوروغواي).كان على

بقية العالم أن ينتظر حتى عام 1950 لكي تصل موجات النمو الاقتصادي الحديث إلى اقتصادياتها.تاريخيا،مناطق كثيرة في العالم عانت من الاستعمار الإمبريالي و لم تزرع الإمبراطوريات الأوروبية ثمار النمو الاقتصادي الحديث في معظم مستعمراتها(كانت هناك بعض الاستثناءات مثل هونغ كونغ و سنغافورة التي تعتبر مستعمرات بمثابة مراكز تجارية بدلا من كونها مصادر للمواد الخام).فمع نهاية القرن التاسع عشر،كانت الهند و كثير من آسيا و إفريقيا بالكامل تقريبا تحت الحكم الاستعمار الأوروبي.لذلك،لم تشهد معظم المناطق المستعمرة النمو الاقتصادي الحديث إلى غاية إنهاء الاستعمار في أربعينيات و ستينيات القرن العشرين. تاريخيا،لم يكن بمقدور العديد من البلدان اللحاق بالركب خلال القرن التاسع عشر و حتى ستينيات و سبعينيات القرن العشرين ببساطة لأنها كانت تحت حكم أجنبي.فقد تسببت الإمبراطوريات الأوروبية في معظم أنحاء إفريقيا و الكثير من المناطق في آسيا إلى الركود الاقتصادي،و لم تكن تلك القوى مهتمة بتحقيق تنمية اقتصادية في مستعمراتها بل كان جل اهتمامهم استغلال السلع الأساسية—من الألغام،آبار النفط،الغابات و الأراضي الزراعية،و مصائد الأسماك في تلك البلدان.في أواخر القرن العشريين كانت المشاكل السياسية في الغالب داخلية بدلا من كونها دولية.فالمستبدون و الديكتاتوريون غالبا ما"يديرون"الاقتصاد لصالحهم الشخصي أو القبلي،و ليس لصالح النمو الاقتصادي للبلد بأسره. (**حواس ،2017،ص 98**)

المطلب الثاني : الجغرافيا والزراعة

تم التأكيد على عيوب المناطق الاستوائية أيضا من حيث مستويات الإنتاجية الزراعية من قبل Myrdal(1968)و مؤخرا من قبلSachs(2000)و آخرون:حيث خلصت المقارنات الدولية إلى أن الإنتاجية الزراعية في البلدان الاستوائية بعد التحكم في الاختلافات في الآلات الزراعية ، مدخلات الأسمدة،و رأس المال البشري للعمال—تمثل ما يقارب ثلث(1/3)أو ربع(1/4)مستواه في المناطق المعتدلة الرطبة.و تؤثر هذه الفرو قات في الإنتاجية الزراعية بين البلدان تأثيرا عميقا على الدخل الفردي لأن الزراعة لا تزال أهم مهنة في العالم.هناك العديد من العوامل البيئية المحتملة التي حددها علماء الزراعة،علماء الأحياء،و الاقتصاديين التي تفسر هذا المستوى المنخفض الإنتاجية يتعلق الأمر بنوعية التربة و تآكلها،الآفات و الطفيليات،و التأثيرات الخارجية لدرجة الحرارة على النباتات و توافر المياه في ظروف

التبخر العالية.على وجه الخصوص،يبدو أن نمط هطول الأمطار في المناطق الاستوائية ليس جيدا بالنسبة للزراعة:فالأمطار تسقط موسميا بحيث تتناوب الرياح الموسمية مع مواسم الجفاف الطويلة،و يميل المطر إلى غمر المناطق التي يمكن أن تؤدي إلى تآكل التربة.كذلك،تسبب الرطوبة النسبية العالية و ارتفاع درجة الحرارة ليلا في المناطق الاستوائية تنفسا عاليا و إبطاء لنمو النباتات،إلى جانب أن هذا النقص في نمو النبات في المناطق الاستوائية هو ذات الصلة أيضا بنقص المغذيات في التربة الاستوائية:فالتربة الاستوائية الرطبة(على سبيل المثال،Alfisols ،Oxisols،Utisols)عادة ما تتميز بافتقارها إلى المواد المغذية و العضوية و التي تحد من عملية نمو النبات،كما أنها تسبب تآكل و تحميض التربة. (**حواس و زرواط ،2018،ص 328**) .

إحدى الانعكاسات الخطيرة للإنتاجية الزراعية المنخفضة هو ظهور مشاكل سوء التغذية و الجوع.يظهر الشكل 3-2 مكان توزيع هذه المشاكل:فالجوع المزمن يتركز بشكل كبير في إفريقيا الاستوائية و في جنوب آسيا،حيث أن أكثر من ثلث سكان إفريقيا الاستوائية—خاصة منطقتي إفريقيا الوسطى و الجنوبية—يعانون من نقص التغذية.و في جنوب آسيا،يعاني ما بين 20 و 33 في المائة من السكان من نقص مزمن في التغذية.كنتيجة لذلك،عندما يعاني الأطفال الصغار من نقص التغذية،فإن نموهم البدني قد يتضرر بشكل لا يمكن إصلاحه مما يؤدي إلى عواقب صحية ضارة تستمر طوال حياتهم .ويمكن أن تشمل هذه العواقب ضعف نمو المخ والضعف أمام مختلف أنواع الأمراض غير المعدية (مثل أمراض القلب والأوعية الدموية أو الاضطرابات الأيضية) عند البالغين. (**حواس و زرواط ،2018،ص 328**) .

الشكل 3-2: سوء التغذية حول العالم.

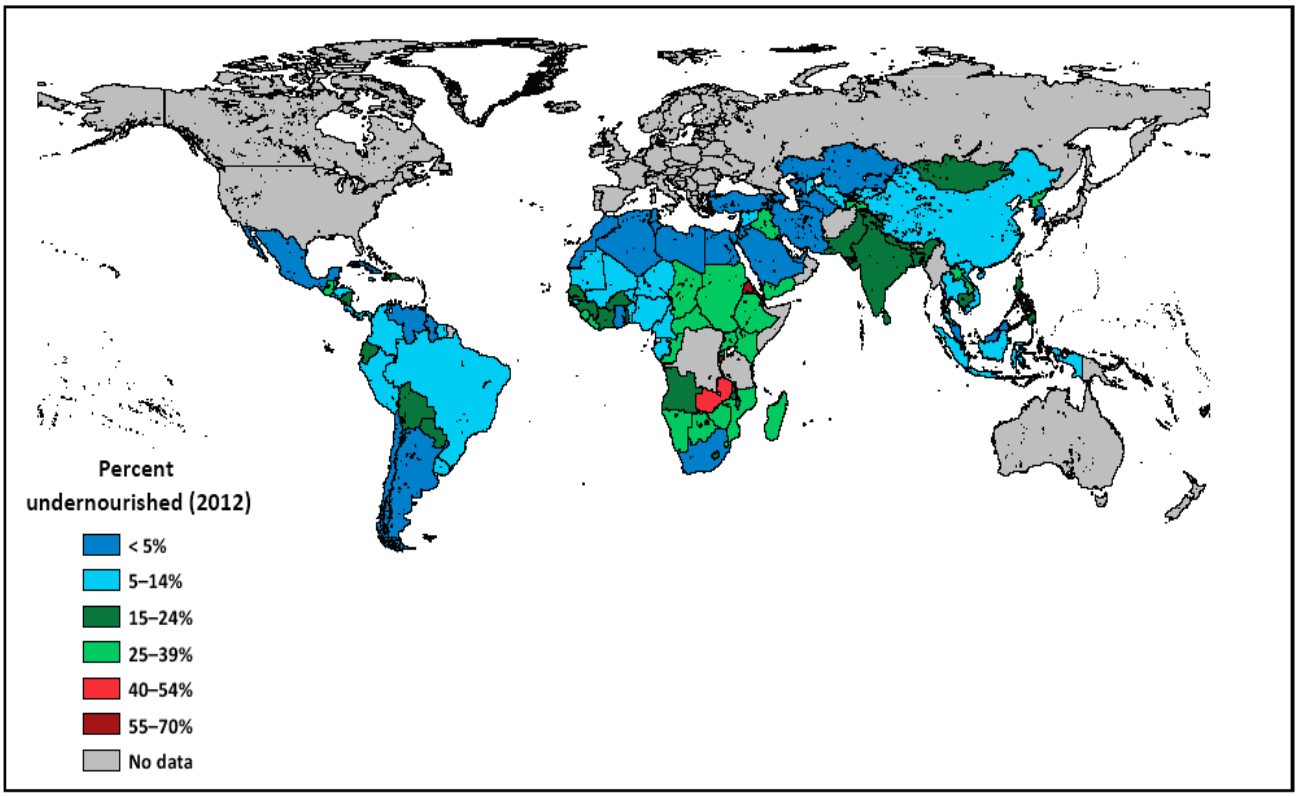

Source : World Bank. (2014). World Development Indicators.

بالإضافة إلى ذلك،غياب الصقيع في المناطق الاستوائية له تأثيرات سلبية أيضا:حيث تتميز المناطق الاستوائية بثروة من الحشرات التي تتنافس مع البشر في استهلاك المحاصيل الغذائية،على عكس البلدان المعتدلة أو الباردة التي يقتل فيها الصقيع الكائنات الحية المكشوفة.يعمل الصقيع على إبطاء تسوس المواد العضوية(عن طريق قتل الكائنات الحية الدقيقة الموجودة في التربة)و يحافظ على خصوبة التربة،كما أنه يساعد في السيطرة على أنواع الأمراض الحيوانية التي تضع عبئا ثقيلا على الزراعة الاستوائية.علاوة على ذلك،فإن النمط الموسمي لأشعة الشمس في المناطق المعتدلة (أيام طويلة في الصيف و أيام قصيرة في الشتاء)يعتبر المناخ الأمثل لزراعة الحبوب الأساسية مثل القمح ,الذرة (**حواس و زرواط ،2018،ص329**).

هناك أيضا أدلة قوية على أن المناطق الاستوائية تشكل بيئة صحية سيئة:فالمدى الذي تنتشر فيه الأمراض أكبر بكثير في المناطق الاستوائية منه في المناطق المعتدلة،و هي طريقة أخرى يؤثر بها المناخ على الدخل من خلال تأثيره على رأس المال البشري.و يرجع ذلك إلى عدة عوامل:ففي المناطق التي لا تصل فيها درجة الحرارة إلى البرد القارص،تعيش مجموعة متنوعة و واسعة من الطفيليات الحشرات الحاملة

للأمراض مقارنة بالمناطق المعتدلة.كما تدعم البيئة المادية المستويات العالية لانتقال الأمراض المعدية إلى جانب التغذية السيئة الناتجة عن انخفاض الإنتاج الغذائي.و هناك تفاعلات متعددة بين سوء التغذية،الأمية،و نقص فرص الحصول على الرعاية الطبية.و يؤثر ارتفاع معدلات انتشار الأمراض على الأداء الاقتصادي بشكل مباشر و غير مباشر:فهو يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بسبب الغيابات أيام العمل،انخفاض القدرات البدنية و الذهنية بسبب الأمراض المزمنة الحادة.أما التأثيرات الغير المباشرة فتعمل من خلال معدلات الخصوبة،الهيكل العمري للسكان،و معدل النمو السكاني(**حواس و زرواط ،2018،ص ص 328 –329**) .

المطلب الثالث : الجغرافيا و موارد الطاقة

هناك أيضا اختلافات جغرافية كبيرة في توافر الطاقة—و هي تلك الموارد التي يجب أن يكون لها دور في توليد فجوات في الدخل بين البلدان الاستوائية و المعتدلة،بالنظر إلى أن عملية التصنيع تم تحفيزها في البداية—الثورة الصناعية الأولى–بتوافر الفحم،ثم في وقت لاحق من قبل المحروقات.

تظهر الخريطة هذا الجانب المهم من جوانب الجغرافيا الطبيعية : إحتياطات الفحم.الطاقة هي جوهر (لب)كل نشاط اقتصادي سواء الزراعة،الصناعة،الخدمات،أو النقل.فالتاريخ يشير كيف أن المحرك البخاري أطلق العنان للنمو الاقتصادي الحديث من خلال توسيع القدرات البشرية بشكل كبير لتركيز الطاقة على الأنشطة الاقتصادية.فالفحم–الذي أعقبه النفط و الغاز—أعطى زخما حاسما لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية العالمية:فالبلدان التي لديها موارد وفيرة من الوقود الأحفوري تمكنت بسهولة من تحقيق النمو الاقتصادي،أما البلدان التي تفتقر إلى هذه الأنواع من الوقود الأحفوري يمكنها تحقيق نمو اقتصادي عن طريق تصدير السلع و الخدمات لدفع ثمن واردات الطاقة،أو ربما عن طريق استغلال موارد الطاقة المحلية الأخرى مثل الطاقة المائية حيثما وجدت،و لكن بالتأكيد تصبح التنمية أصعب بكثير على البلدان التي يجب عليها استيراد معظم إحتياجاتها الطاقوية الأولية بالمقارنة مع الأماكن التي لديها موارد الطاقة في المقام الأول. (**حواس و زرواط ،2018،ص 332**)

في الواقع،يتفاوت التوزيع الجيولوجي للوقود الأحفوري بشكل كبير في جميع أنحاء العالم:فبعض الأجزاء من العالم بوركت بإحتياطات ضخمة من الوقود الأحفوري،في حين لا تملك أماكن أخرى شيئا تقريبا.في

القرن التاسع عشر،كان الفحم"ملكا"خاصة لتشغيل المحرك البخاري (**حواس و زرواط ،2018،ص 332**)

يظهر الشكل 3-3 بوضوح أن إنجلترا و أوروبا الغربية و الولايات المتحدة لديها الكثير من الفحم،في حين لا تملك إفريقيا الاستوائية شيئا تقريبا *!هذا ليس نتيجة للسياسة،الإمبريالية،أو الثقافة...إنها مسألة جيولوجية.و قد حظيت المواقع الغنية بالفحم(أو الفحم الذي يمكن استخراجه بتكلفة منخفضة و نقله إلى المناطق السكانية و الصناعية)بظروف مواتية لإحداث إقلاع اقتصادي،خاصة في القرن التاسع عشر. .

(حواس و زرواط ،2018،ص 332)

الشكل : 3-3 : إحتياطات الفحم العالمي

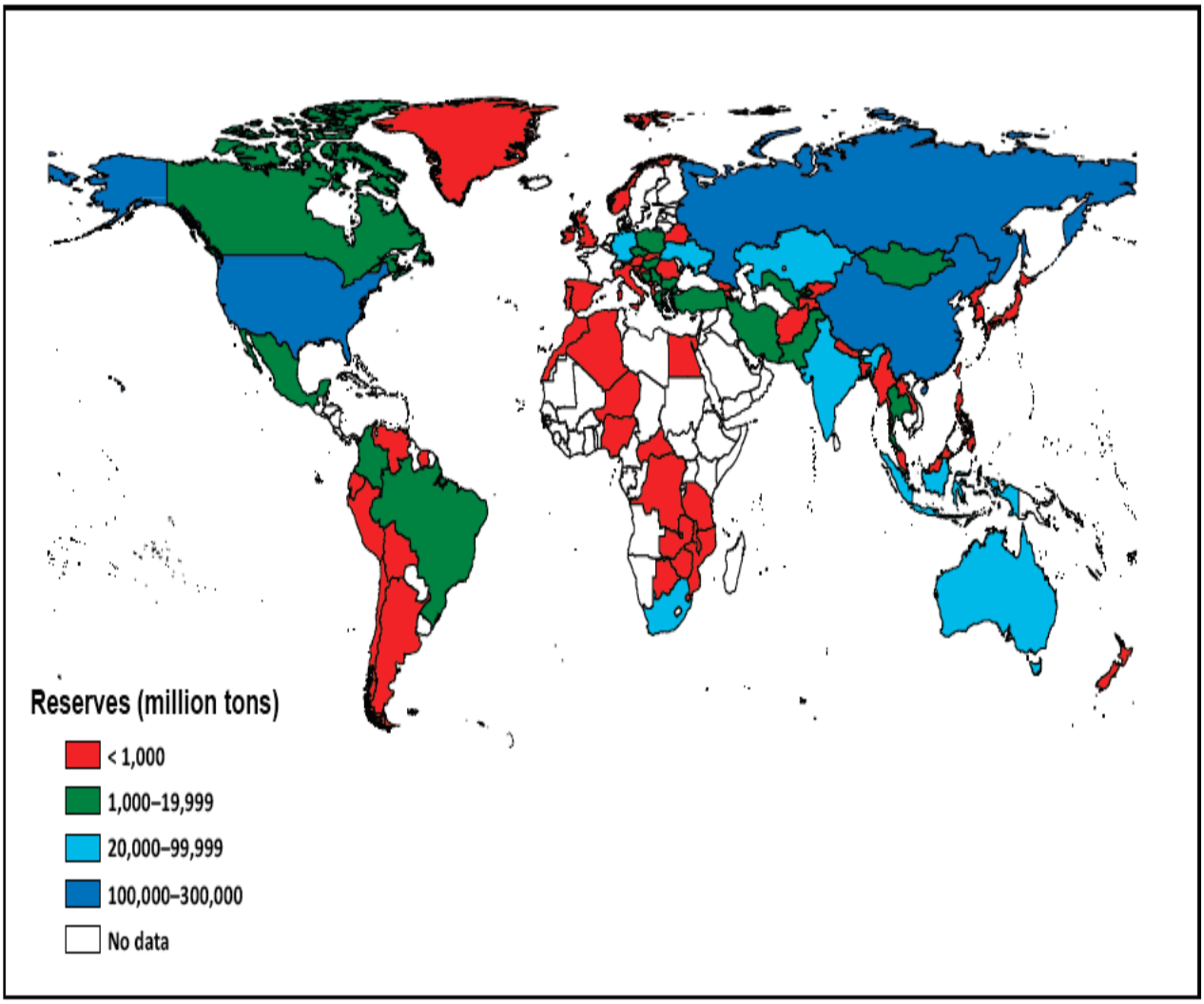

Source: U.S. Energy Information Administration.

يظهر الشكل 3-4 هي الأخرى المواقع الغنية بأحد أهم أنواع الوقود الأحفوري :النفط.فهو لا يصور شكل كوكب الأرض كما نعرفه،بل شكل الكوكب إذا ما رسم حجم كل بلد تناسبا مع إحتياطاته النفطية.فالمملكة العربية السعودية–مع إحتياطاتها الهائلة من النفط–تقع وسط الخريطة إلى جانب بلدان كبيرة أخرى كالعراق،الكويت،إيران،و فنزويلا.تظهر إفريقيا بالكاد على الخريطة بالنظر إلى تواجد النفط في عدد قليل من الأماكن في القارة.* علاوة على ذلك،تصبح الفوارق في حيازة النفط جد دراماتيكية عند قياس الإحتياطات بالنسبة للسكان المحليين:فكل من نيجيريا و الكويت تصدر حوالي 2-3 مليون برميل يوميا لكن نيجريا بتعداد سكاني يتجاوز 160 مليون نسمة مقابل مليون نسمة يعيشون في الكويت. . **(حواس و زرواط ،2018،ص 333)**

عدم وجود الوقود الأحفوري في بعض البلدان لا يعني حتمية تخلف عملية التنمية الاقتصادية فيها في القرن الحادي و العشرين:فوجود مزيج من التكنولوجيا الحديثة و شدة أشعة الشمس تمثل إمكانيات هامة ينبغي الاستفادة منها،خصوصا مع انخفاض تكلفة الطاقة"الشمسية الكهروضوئية Solar Photovoltair"بمقدار 100 عاملي منذ عام 1977.فيمكن للطاقة الكهروضوئية و غيرها من أشكال الطاقة الشمسية(مثل الطاقة الحرارية الشمسية المركزة)أن تمنح لإفريقيا تقدما كبيرا في مجال الطاقة،و هي رسالة خاصة بسيطة للبلدان التي تفتقر إلى إحتياطات الفحم و النفط و الغاز التي أفادت أماكن أخرى في العالم (**Weil ,2013,p.413**).

الشكل 3-4 : حجم البلد بدلالة إحتياطاته النفطية.

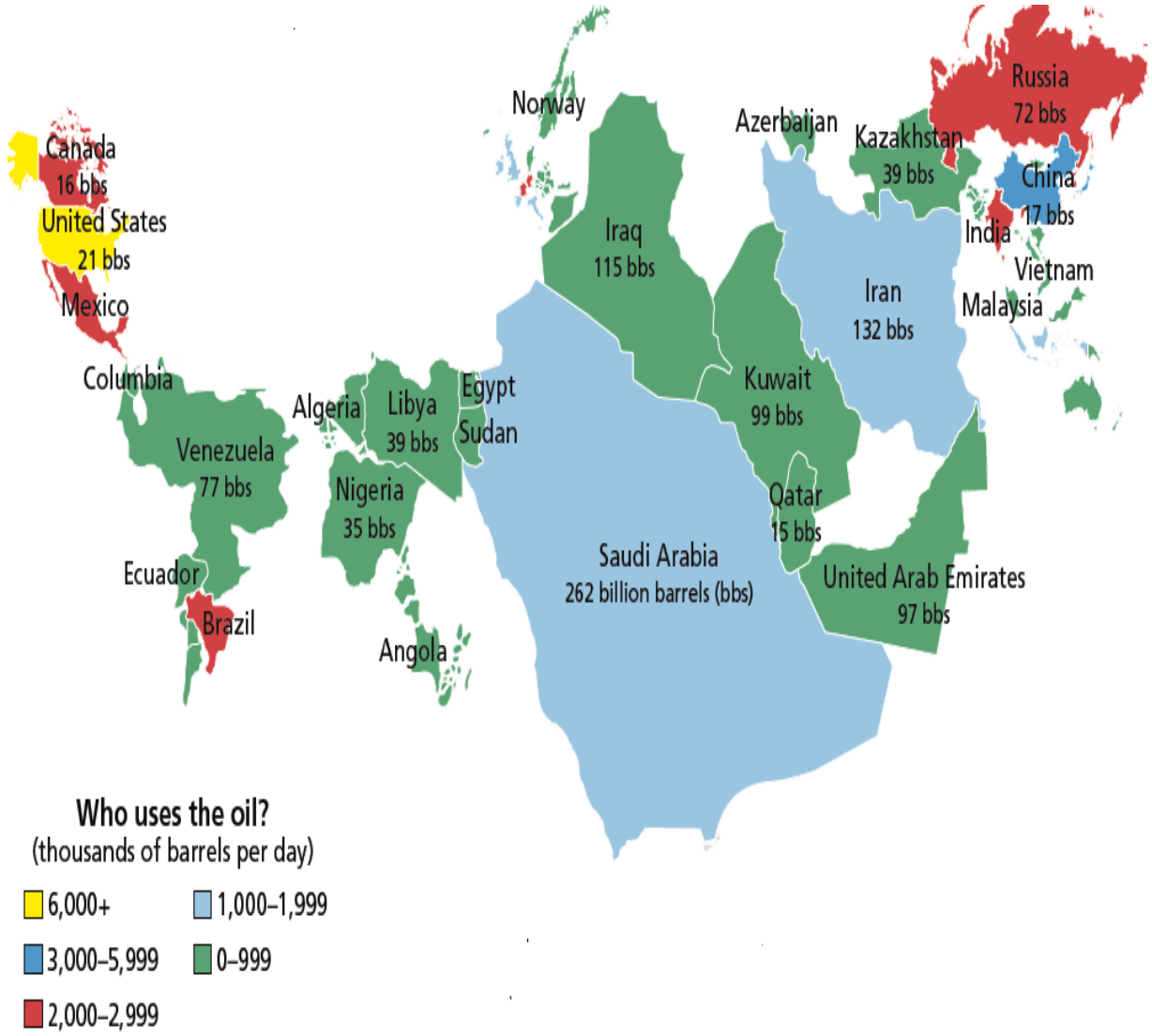

Source: Environmental Action.

قبل إنهاء المناقشة حول موارد الطاقة،نود أن نشير إلى فكرة هامة تتمثل في أنه على الرغم من أن موارد الطاقة كانت عموما للتنمية طويلة الأجل،إلا أن هناك استثناء هام يعرف باسم "نقمة الموارد Resources Curse":فبعض البلدان الغنية بالموارد(التي غالبا غنية بالنفط)أساءت إدارة ثروة مواردها،و أن هذه الثروة الطبيعية أصبح ينظر إليها على أنها نقمة بدلا من كونها نعمة.في ألحقيقة يمكن أن يحدث هذا عندما تؤدي التدفقات النقدية الكبيرة المرتبطة بصادرات النفط إلى فساد واسع النطاق أو ربما إلى عدم الاستقرار

السياسي كتنافس الفصائل المتضاربة للاستيلاء على عائدات النفط.إلى جانب آخر،لدى الشركات الأجنبية سجل طويل في الانخراط في الرشوة و الممارسات المحاسبية المشبوهة للتهرب من الضرائب.و من المحتمل أن سوء استخدام عائدات النفط من قبل الحكومات النيجيرية على مدى عقود،مع تفاقم التدهور البيئي الناجم عن الإنسكابات النفطية للشركات المنتجة دون وجود مساءلة قانونية هو المثال الأكثر شهرة في العالم على قوة نقمة الموارد.(**حواس و زرواط ،2018،ص 334**)

المبحث الثاني : العلاقة بين الجغرافيا والتجارة الدولية

يعتمد الجغرافي أثناء دراسته للتجارة الدولية بشكل كبير على علم الاقتصاد الذي يقدم له معلومات وافية عن التطور الاقتصادي العالمي ، و يفسر التباين في مستويات التطور الاقتصادي بين دول العالم و دور هذا التباين في تشجيع التجارة الدولية ، بحيث تهتم جغرافية التجارة الدولية بدراسة المبادلات التجارية بين الوحدات السياسية كما تهتم بدراسة المبادلات بين الكتل الاقتصادية العالمية .

المطلب الأول : الجغرافيا و أنماط التجارة الدولية

1. ثلثي التجارة الخارجية تأخذ مكانها مابين البلدان المتقدمة

رأينا في العنصر السابق أن حجم التجارة الدولية تزايد عبر الزمن لكن هل توسعت التجارة الدولية في جميع البلدان بمعدلات متساوية ؟ و ماهي البلدان التي تتجاور مع بعضها البعض ؟(**حواس ،2017،ص 336**)

تظهر الخريطة 1.3 التركيبة الجغرافية لتجارة السلع العالمية لعام 2010 حيث يظهر أنه من بين ما مجموعه 14851 مليار دولار أمريكي من الصادرات السلعية العالمية : تستحوذ منطقة أمريكا الشمالية على ما يقارب 12.9 % أو 1965 مليار دولار (منها 1278 مليار دولار أو 8.4 % في الولايات المتحدة ،388 مليار دولار أو 2.5 % في كندا ، و 298 مليار دولار أو 2.0% في المكسيك) ؛ أما أمريكا الجنوبية و الوسطى فتستحوذ على 577 مليار دولار أو ما يقارب 3.8 % (منها 202 مليار أو 1.3 % في البرازيل) ؛ 5632 مليار دولار في أوروبا (منها 5153 مليار دولار أو 33.8 % لـ27 بلدا عضوا في الإتحاد الأوروبي) ؛ 588 مليار دولار أو 3.8 % تتأتى من رابطة البلدان المستقلة (منها 400 مليار أو 2.6 % من روسيا الفدرالية) ؛ 894 مليار دولار (معظمها من النفط) مصدرها منطقة الشرق الأوسط

(منها 250 مليار دولار أو 1.6 % من المملكة العربية السعودية) ؛ 508 مليار دولار أو 3.3 % من إفريقيا (منها 81 مليار دولار أو 0.5 % من جنوب إفريقيا) ؛ و 5072 مليار دولار أو 33.3 % قادمة من آسيا (منها 1578 مليار أو 10.4 % من الصين ، و 769 مليار دولار أو 5.0 % من اليابان). ؟(**حواس ،2017،ص ص 336– 337**)

وبالتالي ، تظهر هذه البيانات عددا من الحقائق المجردة حول أنماط التجارة : أولا ، تؤكد أن البلدان الصناعية تستحوذ على الجزء الأكبر من حجم التجارة الدولية . ففي عام 2010 ، استحوذت الولايات المتحدة ، كندا ، و 27 بلدا من الإتحاد الأوروبي ، اليابان ، أستراليا ، و نيوزيلندا على أكثر من 63 % من إجمالي الصادرات العالمية. ثانيا ، لا تعتبر البلدان الصناعية أكبر المصدرين في العالم فقط لكن البيانات تشير أيضا إلى أنهم أكبر المستوردين للسلع في العالم. فالولايات المتحدة ، كندا، و الإتحاد الأوروبي تشكل الأسواق الرئيسية للصادرات من جميع المناطق في عام 2010. ميزة هامة أخرى تظهرها الخريطة هو تزايد أهمية آسيا كثاني أكبر منتج للصادرات. ففي الوقت الذي عرف فيه حجم الصادرات العالمية ارتفاعا بأكثر من 92 مرة ما بين 1965 و 2010 إرتفع حجم صادرات آسيا بأكثر من 235 مرة من حيث القيمة عام 2010 مما كان عليه عام 1965. أما حصة الصادرات الآسيوية من إجمالي الصادرات العالمية فقد ارتفعت من 12 % إلى أكثر من 33 % خلال الـ 46 سنة الماضية.نشير هنا إلى أن عددا من البلدان مثل الصين ، اليابان ، و البلدان حديثة التصنيع كانت المسئولة عن هذا النمو الهائل في حجم الصادرات في المنطقة . و في الوقت الذي زادت فيه أهمية آسيا كأكبر مصدر عالمي شهدت مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية و إفريقيا تآكلا في حجم مساهمتها في الصادرات العالمية حيث انخفضت حصة أمريكا اللاتينية من الصادرات العالمية من 7 % إلى 4 % ، في حين تراجعت حصة إفريقيا من 5 % إلى 3 % ، و يمكن القول نفس الشيء على أمريكا الشمالية التي تراجعت فيها حصة الصادرات من أكثر من 20 % إلى نحو 13 % خلال الفترة ما بين 1965-2010.؟(**حواس ،2017،ص 337**) .

الشكل : 3-5. الأنماط الجغرافية للصادرات السلعية ، عام 2010.

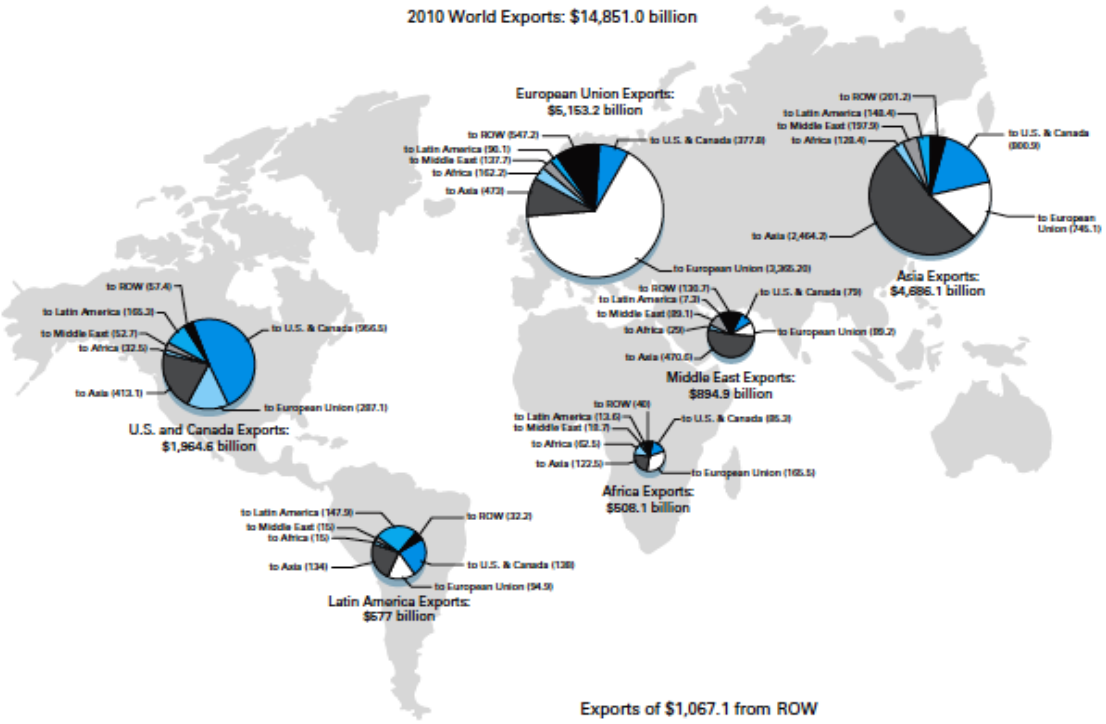

Source: World Trade Organization, International Trade Statistics .(2011, Table A2).

1. تداول البلدان المجاورة لبعضها البعض أكثر مقارنة مع البلدان البعيدة جغرافيا

يظهر الشكل 6.3 أيضا الوجهة الجغرافية للصادرات السلعية لمختلف المناطق لعام 2010:بداية نلاحظ أن ما نسبته 48.7 % من الصادرات السلعية لمنطقة أمريكا الشمالية توجه إلى أمريكا الشمالية (صادرات الولايات المتحدة نحو كندا و المكسيك ، و العكس صحيح)، 8.4 % توجه نحو أمريكا اللاتينية ؛ 16.8 % نحو أوروبا ؛ 0.6 % نحو رابطة الدول المستقلة ؛ 1.7 % نحو إفريقيا ؛ 2.7 % نحو الشرق الأوسط ؛ و 21.0 % نحو آسيا . و يظهر الشكل أيضا أن 25.6 % من الصادرات السلعية لأمريكا اللاتينية توجه نحو نفس المنطقة أما الشركاء التجاريون الرئيسيون لها فهي أمريكا الشمالية ، آسيا ، و أوروبا . من جهة أخرى ، نلمح أن ما يقارب ثلاث أرباع التجارة الأوروبية هي ضمن أو عبارة عن تجارة بينية إقليمية. وكما

هو متوقع تمثل أوروبا الشريك التجاري الرئيسي لرابطة الدول المستقلة و إفريقيا في حين توجه صادرات الشرق الأوسط (معظمها من النفط) في المقام الأول نحو آسيا . أما في آسيا ، تمثل التجارة البينية ما نسبته 52.6% من الصادرات السلعية الآسيوية في حين توجه الحصة الباقية بشكل متساو نحو أوروبا و الولايات المتحدة (**حواس ،2017،ص 339**) .

إذن من الواضح أنه من أنماط التجارة الدولية تميل البلدان للتداول التجاري على نطاق واسع مع جيرانهم (القرب الجغرافي) و يتجلى هذا بوضوح في آسيا ، بلدان الإتحاد الأوروبي ، و في أمريكا الشمالية. في هذا الإطار ، عادة ما يتم تحليل أنماط التجارة لبلد ما في عدد من الدراسات التجريبية حيث يتم استخدام " نموذج الجاذبية *Gravity Model* " لمحاولة التنبؤ بأي اتجاه تميل البلدان للتجارة مع بعضها البعض . و يعرف نموذج الجاذبية على أنه نموذج إحصائي يعمل على تقدير تدفق تجارة بلد ما إلى بلدان أخرى بناءا على الخصائص الاقتصادية للشريكين التجاريين.التوقع الأساسي الذي يقدمه هذا النموذج للجاذبية هو أن اتجاه تداول البلدان مع بعضها البعض يخضع ، من بين الأمور الأخرى ، إلى عامل الجغرافيا (المسافة المكانية) ؛ فكلما كانت المسافة قريبة كلما هناك إمكانية أكبر للتداول التجاري بين البلدان. لذلك ، ليس من المستغرب أن تؤكد النتائج الموثقة في هذا القسم صحة توقعات نتائج نماذج الجاذبية التي تفسر التجارة بشكل كبير (**حواس و،2017،ص 339**).

المطلب الثاني : تأثيرات الجغرافيا على الانفتاح و التجارة الدولية

إن تأثير الجغرافيا على التنمية لا يقتصر فقط على تأثير المناخ و البيئة:فالموقع الجغرافي يؤثر على الانفتاح على التجارة مع احتمال وجود تأثيرات مفيدة على كفاءة التخصص و تسهيل نقل التكنولوجيا و القرب من المحيط.فعلى سبيل المثال،تؤثر الجغرافيا على قدرة بلد ما على الانخراط في التجارة الدولية،كما أن المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي تؤثر على انفتاح بلد ما على التجارة حيث تزداد تكاليف النقل مع المسافة من المراكز الرئيسية. (**حواس و زرواط ،2018،ص 335**)

نظريا ليس هناك خلاف(مؤثر)داخل المجتمع العلمي بأن التجارة و التبادل تولد الثروة و الرخاء لكن أهم الشروط المسبقة للاستفادة من التجارة هو سهولة الوصول إلى الأسواق الرئيسية.و وفقا لهذا الرأي،يشكل الموقع الجغرافي غير المواتي الذي يتميز بعدم أو محدودية الوصول إلى الموانئ أو الممرات المائية

القابلة للملاحة في المحيطات عائقا رئيسيا أمام التجارة و التبادل.و غالبا ما ينطوي الوصول إلى المنافذ أو الأسواق الرئيسية على ضرورة العبور عبر الحدود الدولية،الأمر الذي يجعل تكلفة النقل مرتفعة نسبيا و يحد من التجارة الدولية.و يؤدي غياب التجارة الدولية في هذه الاقتصاديات إلى حصر جميع الأنشطة التجارية في الأسواق الداخلية الصغيرة مما يسبب تقسيما غير كفء للعمل و إلى التخلف.فإذا القينا نظرة نحو إفريقيا الداخلية–و التي هي أيضا واحدة من أفقر المناطق في العالم–فمن الواضح تماما أن معظم بلدان هذه المناطق هي بلدان غير ساحلية.سيمنع هذا العائق الجغرافي تلك البلدان من المشاركة الفعالة في التجارة الدولية لأن تكاليف النقل جد مرتفعة. (**حواس و زرواط ،2018،ص ص 335 – 336**) .

يقدم الشكل 3–6 تلميحا على قوة الجغرافيا:فهي تظهر خريطة أكبر المناطق الحضرية في العالم. ففي الوقت الذي توجد فيه مدن كثيرة في معظم أنحاء العالم،هناك نسبة عالية من المدن الكبيرة الموجودة على طول سواحل القارات.كما أن المدن الكبيرة في المناطق الداخلية في القارات هي في الغالب توجد على ضفاف الأنهار الرئيسية(مثل القاهرة على ضفاف النيل و Chongqing على ضفاف نهر Yangtze)لديها إمكانية للتبادل التجاري عبر الأنهار الملاحية.

الشكل : 3-6 : المدن التي يتجاوز عدد سكانها 500 ألف نسمة فما فوق.

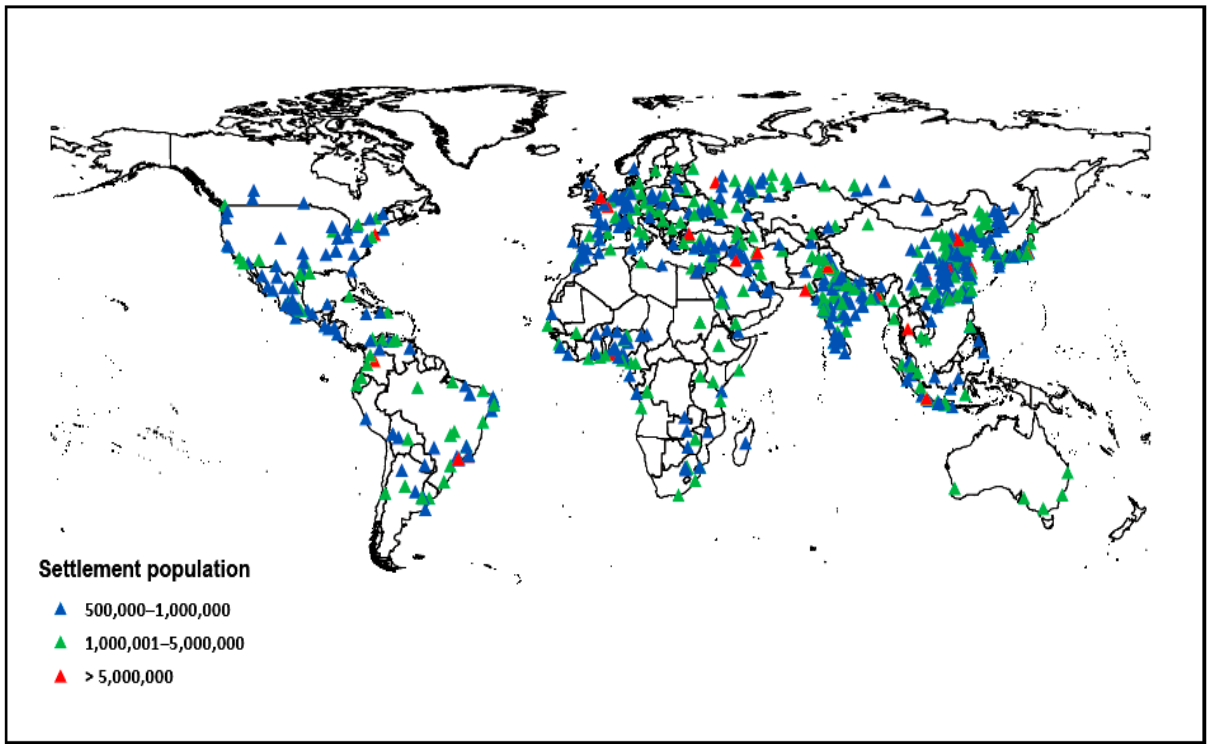

Source: CIESIN–Columbia University, International Food Policy Research Institute (IFPRI), the World Bank, and Centro Internacional de Agricultura Tropical–CIAT. (2011).

يبدو أن تواجد مدينة على الساحل أو بالقرب من الموانئ أو بالقرب من الأنهار الرئيسية كانت منذ فترة طويلة مفتاح الاقتصاد النابض بالحياة مع وجود تقسيم متطور للعمل يعزز الإنتاجية العالية و يسمح بدرجة عالية من التجارة العالمية و النمو الاقتصادي. و يتيح هذا القرب من التجارة القائمة على البحر إمكانية التصدير إلى الأسواق العالمية بتكاليف تنافسية،كما يمكن الاقتصاد من الحصول على مدخلات عوامل الإنتاج من بقية العالم بتكلفة منخفضة بغية التجهيز أو الإنتاج و الاستهلاك المحليين (**حواس و زرواط ،2017،ص 336**).

يتم في الشكل 3–7 ترميز البلدان–على أساس الألوان–بناءا على متوسط المسافة التي تفصل اقتصادها عن أقرب ميناء بحري:فالبلدان في أوروبا الغربية كالمملكة المتحدة،و شبه الجزيرة العربية كالإمارات–من بين الأمثلة الأخرى–قريبة جدا من الموانئ،و بالتالي تتمتع بشروط نقل منخفضة التكلفة.فأحد المزايا الكبيرة التي مكنت بريطانيا العظمى مثلا من الإقلاع الاقتصادي في القرن الثامن عشر هو أنها"بلد ساحلي Costale

Country"تملك العديد من الموانئ البحرية الجديدة،و لندن كمدينة تطل على نهر Thames كانت قادرة للانخراط في تجارة دولية كبيرة.علاوة على ذلك،فضلت تضاريس إنجلترا البناء منخفض التكلفة للقنوات المائية في الأماكن التي لم تصل فيها الأنهار.و قد مكنت هذه القنوات من استخراج و شحن الفحم على نطاق واسع عبر المدن المصنعة في بريطانيا العظمى(أنظر على سبيل المثال: Gallup et al.,1999 ; Sachs, 2000,2001).

الشكل : 3-7 : متوسط مسافة بلد ما عن أقرب ميناء بحري رئيسي.

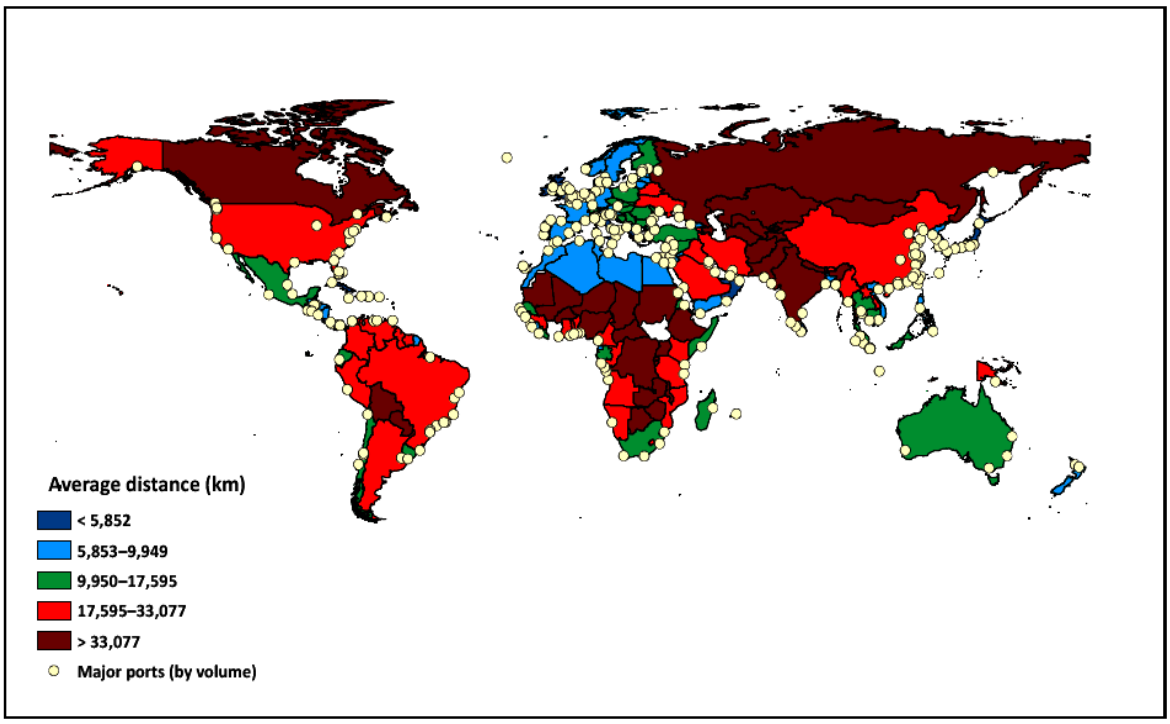

Source: Gorden and Sachs.(2013).

لكن في المقابل،تعاني البلدان القارية الكبرى مثل روسيا من عيوب كبيرة:فمعظم المدن الروسية و المناطق الصناعية تقع داخل البلد و تواجه ظروف نقل بري و وصول إلى الموانئ البحرية(أو لاستيراد المدخلات الدولية لتلك الصناعات)صعبة للغاية.كما أن الكثير من البلدان الإفريقية الاستوائية هي بلدان غير ساحلية:فإفريقيا أكبر قارة تملك أكبر عدد من البلدان غير الساحلية في العالم(16 بلدا).* في تلك البلدان الستة عشر،يعيش السكان ماديا و سياسيا بعيدا عن الموانئ:فالسلع لا تحتاج فقط أن تجلب إلى المدن الداخلية فحسب،بل تحتاج أيضا إلى المرور على الحدود السياسية لبلدان أخرى.على عكس ذلك تماما،من المحتمل أن تشهد البلدان الساحلية التي تتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى التجارة الدولية نموا اقتصاديا

أسرع و أعلى،و أن تنطلق اقتصاديا في وقت مبكر.أما البلدان غير الساحلية أو البلدان الساحلية مثل روسيا أين يتموقع أغلبية السكان و الأنشطة الاقتصادية فيها بعيدا عن الموانئ البحرية فتميل إلى التخلف(مع وجود استثناءات هامة)في عملية التنمية الاقتصادية(**Gorden and sachs ,2013,p.50**). و يترتب أيضا على وجود أثر ذو صلة بالموقع الجغرافي على الدخل في وجود"تكتلات Clustering" فيما بين البلدان ذات الدخل المرتفع–ربما أوروبا هي أفضل مثال على ذلك.و من بين البلدان الغير الأوروبية ذات الدخل المرتفع،هناك قدر كبير من التكتلات السكانية و الحضرية مثل كندا،الولايات المتحدة اليابان،كوريا الجنوبية،أستراليا و نيوزيلندا.و يمكن تفسير التكتلات بوجود"تأثيرات انتشارية Spillover Effects".على سبيل المثال،قيام بلد جار غني بتوفير فرص في السوق و مصدر للتكنولوجيا المتطورة،في حين أن بلد جار فقير—الأكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي—من المرجح أن يكون مصدرا للاجئين أو العدوان العسكري(**Weil ,2013,p.155**).ثمة تفسيرات أخرى ممكنة للتكتلات هي ببساطة أن البلدان المجاورة تميل إلى تقاسم نفس الخصائص المشتركة التي قد تكون مهمة للنمو الاقتصادي مثل المناخ أو الثقافة.فكما أشار Weil (2013) قد تشكل تكتلات البلدان المزدهرة عقبة /و لا تشكل أمام تنمية العديد من البلدان الفقيرة،و ذلك اعتمادا على الأهمية النسبية للعوامل المفسرة للتكتلات.في الواقع،إذا كان التكتل يرجع لحد كبير إلى التأثيرات الانتشارية،فإن هذا يمثل مكافأة لعدد من البلدان النامية القريبة من البلدان الغنية(مثل الجزائر ،تونس ، المغرب ، المكسيك،الصين،و تركيا)،لكنه يشكل في المقابل أخبارا سيئة أيضا بالنسبة لمعظم البلدان النامية (خصوصا إفريقيا جنوب الصحراء).فإذا كانت التأثيرات الانتشارية لا تفسر التكتل،فإن التكتل نفسه لا يمثل خبرا سيئا آخر(**Gorden and sachs ,2013,p.55**).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وجدنا أن هناك تأثيرات جغرافية على النمو الاقتصادي و التجارة الدولية بحيث قمنا بقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين .

ففي المبحث الأول تطرقنا إلى العلاقة بين الجغرافيا و النمو الاقتصادي بحيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ،و يعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل : الزراعة و التعدين و الصناعة و موارد الطاقة كما قمنا في هذا المبحث بدراسة العلاقة بين الجغرافيا و كل من الزراعة و موارد الطاقة .

أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة العلاقة بين الجغرافيا و التجارة الدولية و تأثير الجغرافيا على الانفتاح على التجارة بحيث تقوم بتحليل تيارات المبادلات التجارية (الصادرات و الواردات) بين مناطق الانتاج و مناطق الاستهلاك كما تبحث في بنية الصادرات و الواردات و توزعها الجغرافي لكل دولة أو مجموعة من الدول و الأقاليم الاقتصادية فإن للجغرافي القدرة و الخلفية العلمية التي تمكنه من دراسة موضوع التجارة الدولية و عليه فإنه يستطيع أن يفهم واقع التجارة الدولية و أن يحلل و يستوعب أهم مشكلاتها ،ووضع الحلول الممكنة لها من خلال دراسة جغرافيا التجارة .

خاتمـــة

عامة

خاتمة عامة

توصلنا في موضعنا هذا إلى تأكيد الدور المحوري للعوامل الجغرافية في تفسير قرارات تموقع الشركات الاقتصادية ، حيث قد تكون هذه العوامل حاسمة وذلك بالنظر إلى خصوصية بعض الانشطة وكذا خصوصية بعض الاقاليم فعلى سبيل المثال : يسمح القرب الجغرافي للمؤسسة سواء المستهلكين – تجمعات السكانية الكبرى أو من المنافسين و المنتجين ، والاستفادة من عدة مزيا : ارتفاع الطلب ، اقتصاديات الحجم ، الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالمبادلات التجارية وغيرها مما ينعكس إيجابيا على أدائها ، مما يؤثر بصورة مباشرة على عملية اختيار الموقع .

الجغرافيا البشرية تعد جزءا من الجغرافيا الاقتصادية على اعتبار أن النشاط الانساني و التجمعات البشرية وعلاقة الانسان بالوساطة الجغرافي يحددها إلى درجة كبيرة النشاط الاقتصادي الذي هو ثمرة العلاقة المتبادلة بين المجتمعات من جهة و البيئة المحيطة من جهة أخرى .

ويهدف موضوعنا إلى إبراز اهمية وتأثير العوامل الجغرافيا ، خصائص الاقليم ، مزايا بالقرب و التجمع وغيرها في عملية اتخاذ قرار اختيار الموقع بالنسبة للشركات سواء على مستوى سوقها المحلي أو في الخارج ، فبعد ما همشت هذه العوامل ودورها في تراجع أهمية الحدود الجغرافية ما بين المناطق والبلدان ، ظهرت مقاربات ونظريات حديثة نسبيا تهتم بتحليل ودراسة العوامل المؤثرة على قرار توطين الشركات من خلال التغيرات الجغرافية

خاتمة عامة

نتائج الدراسة

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى تبين لنا أن دراسة الجغرافيا الاقتصادية تكتسي أهمية خاصة ضمن الدراسات الجغرافية حيث تقدم الأسس النظرية و المنهجية للدراسة البشرية والاقتصادية وقد تطرقنا في بحثنا هذا في مجال الدراسات السكانية و الاقتصادية فتعرضنا لمناهج الجغرافية الاقتصادية ، ولم نغفل على عوامل المؤثرة بالتبادل التجاري سواء كانت عوامل طبيعية (كمناخ والمياه والتضاريس و الموقع الجغرافي للبلد شمال أم جنوب)أو العوامل البشرية و الاقتصادية (كتكتلات السكان وحركتها و الظروف التاريخية و التقدم العلمي والتقني) وقد أكدنا على أهمية دراسة كتلة السكان حسب المنطق الجغرافية. ولم نغفل عن الموارد الاقتصادية،حيث لا تكتمل أية دراسة في الجغرافية الاقتصادية دون التعرض لها . فتناولنا بالبحث أهمية مصادر الطاقة و المواد الأولية الحيوية (الزراعية والحيوانية)و أسفرة دراستنا التحليل موضوع أثر الجغرافيا الاقتصادية على التبادل التجاري بين البلدان وتوصلنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فهناك مجموعة من العوامل الطبيعية أعطت دول العالم ثروة نفطية ومعدنية وموقعا فريدا استطاعت بعض الدول أن تستغله في بناء لاقتصادها بينما نقص هذه المواد الطبيعية لبعض الدول أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي لها .
- فيما يتعلق بالفرضية الثانية فقد خلصت نتائجها بأن تأثير الجغرافيا على التنمية لا يقتصر فقط على تأثير المناخ والبيئة : فالموقع الجغرافي يؤثر على الانفتاح على التجارة مع احتمال وجود تأثيرات مفيدة على كفاءة التخصص وتسهيل نقل التكنولوجيا والقرب من المحيط. فعلى سبيل المثال ، تؤثر الجغرافيا على قدرة بلد ما على الانخراط في التجارة الدولية ، كما أن المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي تؤثر على انفتاح بلد ما على التجارة حيث تزداد تكاليف النقل مع المسافة من المراكز الرئيسية .نظريا ليس هناك خلاف(مؤثر)داخل المجتمع العلمي بأن التجارة والتبادل تولد الثروة والرخاء ، لكن أهم الشروط المسبقة للاستفادة من التجارة هو سهولة الوصول إلى الأسواق الرئيسية. ووفق هذا الرأي ، يشكل الموقع الجغرافي غير المواتي الذي يتميز بعدم أو محدودية الوصول إلى الموانئ أو الممرات المائية القابلة للملاحة في المحيطات عائقا رئيسيا أمام التجارة والتبادل. وغالبا ما ينطوي الوصول إلى المنافذ أو الأسواق الرئيسية على ضرورة العبور عبر الحدود الدولية ، الأمر

الذي يجعل تكلفة النقل مرتفعة نسبيا ويحد من التجارة الدولية. ويؤدي غياب التجارة الدولية في هذه الاقتصاديات إلى حصر جميع الأنشطة التجارية في الأسواق الداخلية الصغيرة مما يسبب تقسيما غير كفء للعمل وإلى التخلف. فإذا ألقينا نظرة نحو إفريقيا الداخلية–والتي هي أيضا واحدة من أفقر المناطق في العالم–فمن الواضح تماما أن معظم بلدان هذه المناطق هي بلدان غير ساحلية. سيمنع هذا العائق الجغرافي تلك البلدان من المشاركة الفعالة في التجارة الدولية لأن تكاليف النقل جد مرتفعة

- فيما يتعلق بالفرضية الثالثة فقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن الاعتماد على البعد الجغرافي في تحليل الاقتصادي ، كما انه في نفس الوقت سمح بظهور نماذج ونظريات ومقاربات جديدة تشترك في كونها تولي أهمية كبيرة للتغيرات الجغرافية في التحليل حيث نذكر على سبيل المثال : تركز الانشطة الاقتصادية في منطقة دون غيرها أو ما تصطلح عليه بظاهرة التجمعات (العناقيد الصناعية) تفسرها النظرية الجغرافية الحديثة ، ارتفاع المبادلات التجارية مابين البلدان المتجاورة يفسرها نموذج الجاذبية ، التباين في مستوى التنمية مابين المناطق و الأقاليم تهتم بها نظريات التنمية الاقليمية و المحلية .

كما توصلنا إلى إدراج التغيرات الجغرافية في التحليل الاقتصادي عرف تطورات معتبرة . فبعدما اعتبر حياديا في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي أي كونه لا يؤثر على بقية التغيرات الاقتصادية و لفترة زمنية طويلة نسبيا ، تغيرت هذه النظرية السلبية الحيادية بفعل عدة عوامل أهمها : التوزيع غير العادل و المتوازن لتوزيع الانشطة الاقتصادية بإضافة إلى التباين الكبير في مستويات التنمية مابين المناطق ، وكذا تفضيل المؤسسات الاقتصادية التموقع في مناطق دون غيرها كما هذه العوامل وغيرها ، عملت على إدراج متغير "المكان " تدريجيا في التحليل بداية من اعتبار المسافة المعبر عنها بتكاليف النقل و تأثيراتها المختلفة على بعض المتغيرات الاقتصادية خاصة على الاسعار ووصولا إلى القرب مابين الاعوان الاقتصاديين و مختلف التفاعلات والنتائج المترتبة عنه .

خاتمة عامة

توصيات واقتراحات البحث :

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة نقترح بعض التوصيات التي نعتقد أنها مهمة في رسم سياسة تبادل التجارة بما يتناسب و التطورات الجارية في الظروف الراهنة وتتمثل في هذه المقترحات فيما يلي

- وضع إستراتجيات على المدى المتوسط والطويل لتنمية القطاع الاقتصادي وزيادة نمو بين الدول على النحو الذي يقلل من الفجوة الاقتصادية بين مواقع الجغرافية
- إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي و التجاري مابين البلدان بما يحقق الاستخدام الامثل للمواد الطبيعية ومواد الطاقة
- العمل على تنويع هيكل الانتاج الزراعي و الصناعي وإعادة تشكيل قائمة الصادرات الدول وتركيز عليها
- العمل على قائمة المبادلات التجارية بحيث يتم التركيز على التقدم الاقتصادي الذي يتسم بالاستقرار و المزايا النسبية المتوفرة وإنتاج السلع الصناعية للتصدير ذات التكنولوجيا عالية لتغلب تصدير المواد الخام و الانخفاض أسعارها في الاسواق الدولية .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

- ابراهيم أحمد سعيد (1997) ،أسس الجغرافية البشرية و الاقتصادية ، جامعة حلب سورية
- أسامة مُحَّد الفولي ، عادل أحمد حشيش (1998) أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعية الجديدة للنشر
- الإمام مُحَّد محمود (2004) تجارة التكامل العالمية و مغزها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان .
- بلخير فريد ، (2019-2020) مطبوعات محاضرات في مقياس الجغرافيا الاقتصادية ، قسم علوم تجارية تخصص تجارة دولية ، جامعة ابن خلدون تيارت .
- تقرير بنك الدولي(2009) " إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية " تقرير عن التنمية في العالم واشنطن 2001
- توفيق إبراهيم و أيوب عبد الكريم النخالة و أخرون (2001) ، الاقتصاد ، إصدارات المجمع للمحاسبين القانونيين مصر
- حسام على داود و آخرون (2002) ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسير للنشر و التوزيع عمان الاردن
- حواس أمين (2017) ، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي أدلة من الصين ، دار المناهج للنشر و التوزيع الاردن .
- حواس أمين و زرواط فاطمة الزهراء (2018) ، مقدمة في النمو الاقتصادي ، دار المناهج للنشر و التوزيع الاردن
- دياب على مُحَّد (2010) ، مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافيا البشرية ، مجلة جامعة دمشق سوريا
- رضا عبد السلام (2007) ، العلاقات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، المكتبة العصرية للنشر القاهرة مصر

قائمة المصادر والمراجع

- رعد حسن الصرن (2000) ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، دار الرضا للنشر ، دمشق سوريا
- عاطف علبي ، (1989) ، الجغرافيا الاقتصادية و السياسية و السكانية والجيوبولتيكا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان .
- عبد المطلب عبد الحميد (2006) ، النظؤية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) ، دار الجامعة مصر
- على أحمد هارون (2005)، أسس الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعي مصر
- فرحول ميلود (2020) ، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2015/1980) ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي و التنمية المستدامة ، جامعة جيلالي بونعامة ،خميس مليانة
- مُحَمَّد خميس الزوكة (2000) ، الجغرافيا الاقتصادية ، دار المعرفة جامعة مصر
- مُحَمَّد دياب (2010) ، تجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني بيروت لبنان
- مُحَمَّد صافيتا (1993) جغرافيا الزراعية ، جامعة دمشق سوريا
- مُحَمَّد محمود إبراهيم الديب (2006) جغرافيا الاقتصادية ، منظور معاصرة مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة مصر
- مُحَمَّد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد (1999) النماذج الرياضية للتخطيط التنمية الاقتصادية ، مكتبة وطبعة الاشعاع الفنية مصر ب
- محمود حسن حسيني ، محمود حمود (2006) ، النتمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر المملكة السعودية رياض
- مغتاب صابرينة ، عجال وسيلة (2021) ، دورة الجغرافيا الاقتصادية في تحليل ظاهرة الهجرة الدولية ، مجلة إيليز للبحوث و الدراسات

قائمة المراجع باللغة الاجنبية :

- Allen, R. (2009).The British Industrial Revolution in Global Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.
- McCord ,G. and Sachs, J.(2013).Development, Structure, and Transformation Some Evidence on Comparative Economic Growth ,NBER Working Paper 19512. Washington, DC: National Bureau of Economic Research.
- K. OHMAE, Triade Power: The coming shape of global competition, 1 ere ed. 1985, Free Press,2002.
http // stat . wto . org / Statistical Program / WSDB Stat Program Home . aspx? Language – E.
- L. ABDELMALKI, M. SADNI-JALLAB, (2007), "La géographie des échanges internationaux", **Cahier Français**, no.341, Paris, pp.33-38. L. ABDELMALKI, R. SANDRETTO, (2005), " La nouvelle géographie du commerce internationale", **Cahier Français**, no.325, Paris. 2**Idem**
- Pwc.(2017).The Long View :How Will The Global Economic Order Change by 2050 ? UK : Price water house Coopers
- World Trade Organization (WTO) (2011) Statisties Database: Time Series on Trade Retrie vedfrom Yao . S. and Morgan . S. (2008) . on the new economic promoted by the 17 th CCP congress in China . World . vol . 31. Pp . 1129 – 1153 .

ملخص

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز تأثير الجغرافيا الاقتصادية على كل من الأداء الاقتصادي و أنماط التبادل بين البلدان بحيث يعد هذا الموضوع من المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من الأهمية ،لهذا قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة أقسام حاولنا فيها جمع المعلومات و البيانات الكافية حتى نتمكن من شرح و تحليل هذه الدراسة ، بحيث خصصنا في القسم الأول من هذا البحث لدراسة عامة حول الجغرافيا الاقتصادية من مفهومها ،أبعادها ، و فروعها المتعددة ،كما تطرقنا إلى أهم مناهجها و المتمثلة في ثلاثة مناهج (المنهج الإقليمي ، المنهج الأصولي ، المنهج السلعي) .

و الجزء الثاني يتمثل في دراسة التجارة الدولية و النمو الاقتصادي في العالم، فتعرفنا من خلاله على التجارة الدولية و أسباب القيام بها و علاقتها بالاتجاهات الجغرافية .و كذلك تعرفنا على النمو الاقتصادي و أهم محدداته و المتمثلة في المحددات الرئيسية و المحددات المباشرة .

أما في الجزء الأخير فأتممنا دراستنا بتوضيح العلاقة و تأثير الجغرافيا على كل من التجارة و النمو الاقتصادي، فمن بين أهم العوامل المؤثرة في النمو هي الجغرافيا فهي تؤثر عليه من عدة اتجاهات و أبعاد و المتمثلة في : السكان ، وفرة الموارد ، الصحة ، و تفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج ..... و غيرها من الأبعاد ،أما من ناحية التجارة فتركزت مختلف الدراسات الجغرافية للتجارة في البداية على نوعية المنتجات المتوفرة في المناطق المجاورة ثم اتسعت لتشمل دراسة حركة التبادل التجاري بين أقاليم العالم ، و قد ساعدت دراسة علاقة الجغرافيا بالتجارة على توفير بيانات و معلومات مهمة عن الأنشطة التجارية و الثروات المتوفرة في بقية أقاليم العالم .

الكلمات المفتاحية : الجغرافية الاقتصادية ، التبادل التجاري ، النمو الاقتصادي

Abstract :

We tried through this study to highlight the impact of economic geography on both economic performance and patterns of exchange between countries so that this topic is one of topics that took a great deal of importance ,so we divided this work into three sections in which we tried to collect sufficient information and data so that we can explanation and analysis of this study , so that we devoted in the first section of this research to a general study on economic geography from its concept , dimensions ,and multiple branches ,as we touched on the most important of its approaches , which are represented in three approaches (the regional approach, the principle approach , the commodity approach) .

And the second part is the study of international trade and economic growth in the world , through which we got acquainted with international trade and the reasons for doing it and its relationship to geographical trends . we also learned about economic growth and its most important determinants , which are the main determinants and direct determinants .

In the last part , we completed our study by clarifying the relationship and the impact of geography on both trade and economic growth . among the most important factors affecting growth is geography ,as it affects it from several directions and dimensions : population , resource abundance , health , and the interpretation of economic factors . influencing production ……and other dimensions . in terms of trade , the various geographical studies of trade initially focused on the quality of products available in the neighboring regions, then expanded to include the study of the movement of trade exchange between the regions of the world , and the study of the relationship of geography helped trade provides important data and information on commercial activities and wealth available in the rest of the world regions .

Key words : economic geography, economic growth, the trade exchange